

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

قسم المحاسبة

"تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج  
(COBIT) لإدارة المخاطر"

"Evaluation the Effectiveness of Internal Control Systems at the Kuwait Banks by  
Using (COBIT) Model of Risk Management "

إعداد:

وليد خالد جديع العازمي

الرقم الجامعي (١١٢٠٥٠٤٠٢١)

إشراف:

الدكتور عبد الرحمن الدلابيح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

٢٠١٤

أ

## تفويض

أنا وليد خالد جديع العازمي أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً  
للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند  
طلبها.

الإسم: .....

التاريخ: .....

التوقيع: .....

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج

(COBIT) لإدارة المخاطر".

وأجيزت بتاريخ: / / ٢٠١٤م.

### التوقيع

### أعضاء لجنة المناقشة

مشرفاً ورئيساً .....

الدكتور:

تخصص الدكتور الدقيق:

عضواً داخلياً .....

الدكتور:

تخصص الدكتور الدقيق:

عضواً داخلياً .....

الدكتور:

تخصص الدكتور الدقيق:

عضواً خارجياً .....

الدكتور:

تخصص الدكتور الدقيق:

## شكر وتقدير

بعد شكر المولى عز وجل على نعمه التي أنعم بها علي

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة آل البيت الموقرة

هذا الصرح العلمي الذي نهلنا منه علماً ومعرفة

أشكر أعضاء الهيئة التدريسية الأفاضل في قسم المحاسبة

كما أتوجه بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على وقتهم ومجهودهم الثمينين

وأخص بكل الشكر والتقدير حضرة المشرف على الرسالة حضرة المربي الفاضل

### الدكتور عبد الرحمن الدلابيح

على إشرافه على هذه الرسالة وما بذله من جهد وعناية

## الإهداء

إلى أمي الغالية

وأبي الغالي

أسأل الله أن يحفظهم ويغفر لهم

لكل ما قدموه لي من دعم وتشجيع

ومساندتهم لي على مر السنين

وعلى تشجيعهم ودعائهم المتواصل لي

والى زوجتي وشريكة حياتي

أهدي هذا الجهد المتواضع لكم

## فهرس المحتويات

### Contents

ك	الملخص
م	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
٢	المقدمة:
٣	مشكلة الدراسة وأسئلتها:
٤	عناصر مشكلة الدراسة:
٥	حدود الدراسة:
٥	أهداف الدراسة:
٦	أهمية الدراسة:
٧	فرضيات الدراسة:
٨	مصطلحات الدراسة:
١٠	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
١١	المبحث الأول: الرقابة الداخلية
٣٦	المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وإدارة مخاطرها
٦١	المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة
٧٢	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
٧٣	منهجية الدراسة:
٧٣	مجتمع الدراسة وعينتها:
٧٥	أداة الدراسة:
٧٥	صدق الأداة وثباتها:
٧٧	أساليب جمع البيانات:
٧٧	المعالجة الإحصائية:
٧٨	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات
٧٩	تحليل البيانات
٩٤	اختبار الفرضيات:
٩٩	الفصل الخامس النتائج والاستنتاجات والتوصيات
١٠٠	النتائج والاستنتاجات:

١٠٢	التوصيات:
١٠٤	قائمة المراجع:
١٠٤	أولاً: المراجع باللغة العربية
١٠٨	ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية
١٠٩	ثالثاً: مواقع الانترنت
١١٠	الملاحق

## قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
١	عناصر إطار رقابة COSO الداخلية	٥٥
٢	وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية	٧٣
٣	نتائج ثبات مجالات فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر بأسلوب (الفا كرونباخ)	٧٥
٤	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر مرتبة ترتيباً تنازلياً	٧٨
٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التخطيط والتنظيم مرتبة ترتيباً تنازلياً	٨٠
٦	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستحواذ والتطبيق مرتبة ترتيباً تنازلياً	٨٣
٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التوصيل والدعم مرتبة ترتيباً تنازلياً	٨٦
٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المتابعة والتقييم مرتبة ترتيباً تنازلياً	٨٨
٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المخاطر المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً	٩١



٩٣	نتائج اختبارات لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر	١٠
٩٤	نتائج اختبارات لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال التخطيط والتنظيم	١١
٩٥	نتائج اختبارات لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال الاستحواذ والتطبيق	١٢
٩٦	نتائج اختبارات لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال التوصيل والدعم	١٣
٩٧	نتائج اختبارات لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال المتابعة والتقييم	١٤

## قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
١	هيكل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية	١٢
٢	العناصر الأساسية لنظام المعلومات	٣٩

## قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
١	أداة الدراسة	١١٠
٢	أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)	١١٨
٣	قائمة بأسماء البنوك الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي	١١٩

## تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT)

### لإدارة المخاطر

إعداد:

وليد خالد جديع العازمي

إشراف:

الدكتور عبد الرحمن الدلابيح

### الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (The Control Objectives for Information and Related Technology COBIT) لإدارة المخاطر، حيث تكون مجتمع الدراسة من (٩٥) مدققاً ومدير تدقيق داخلي من العاملين في البنوك الكويتية موزعين على (١٠) بنوك، وعند استرداد الاستبانات أصبحت العينة النهائية للدراسة (٨١) فرداً. وقامت الدراسة باستخدام الأساليب الاحصائية الخاصة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة، إضافة لاختبار (ت) للعينة الأحادية لاختبار فرضيات الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج وجود فاعلية لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، من جهة أخرى أظهرت نتائج الدراسة

وجود فاعلية لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر باستخدام كل من التخطيط والتنظيم، والاستحواد والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة والتقييم. كما أظهرت النتائج وجود فاعلية لأنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر باستخدام المخاطر المالية.

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تعزيز عملية تطبيق نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر من قبل إدارات البنوك الكويتية نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أثره الايجابي المرتفع في أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك، وأهمية تطبيق الدراسة على مجتمعات أخرى غير البنوك الكويتية محل الدراسة الحالية بهدف معالجة أوجه القصور في البحث العلمي في القطاعات الأخرى، إضافة إلى ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من قبل إدارات البنوك الكويتية.

الكلمات المفتاحية: نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، الرقابة الداخلية، التخطيط والتنظيم، والاستحواد والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة والتقييم.

# **Evaluation the Effectiveness of Internal Control Systems at the Kuwait Banks by Using (COBIT) Model of Risk Management**

**By:**

Waleed Al-Azmi

**Supervisor**

Dr. Abudlrahman Al-Dalabeeh

## **Abstract**

The study aimed to evaluate the effectiveness of internal control systems at the Kuwait banks by using (The Control Objectives for Information and Related Technology COBIT) model of risk management. The study population consisted of internal auditors and auditing managers working in (١٠) Kuwaiti Banks, and when the questionnaire was retrieved the final sample consisted of (٨١) respondents.

The study used the statistical methods of the means and standard deviations, and Cronbach's alpha test to measure the stability of the study tool dimensions, in addition to the one sample t-test to test the hypotheses of the study.

The study results showed that the evaluation of the effectiveness of internal control systems in Kuwaiti Banks using the model (COBIT) to manage the risk was high, as the results showed the presence of the effectiveness of

internal control systems in Kuwaiti Banks using the model (COBIT) for risk management in accordance with the value of the arithmetic average of the estimates of the study sample, on the other hand the results of the study showed the presence of the effectiveness of internal control systems in Kuwaiti Banks using the model (COBIT) to manage risks using both planning and organization, acquisition and implementation, plug and support, and monitoring and evaluation. The results also showed the presence of the effectiveness of internal control systems in Kuwaiti banks using the model (COBIT) to manage risks using financial risks.

The study suggested a number of recommendations including the need for attention by Kuwaiti banks using the model (COBIT) for risk management in view of the results of the study demonstrated the positive impact of the high in internal control systems in banks, and the importance of applying the study to communities other than Kuwaiti Banks in order to address deficiencies in scientific research in other sectors, in addition the need to take advantage of the results of the current study by the managements of the Kuwaiti Banks.

**Keywords:** (COBIT) Model of Risk Management, Internal Control, Planning and organizing, Acquisition and Application, Plug and Support, Monitoring and Evaluating.

# الفصل الأول الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة وأسئلتها
- عناصر مشكلة الدراسة
- حدود الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- فرضيات الدراسة
- مصطلحات الدراسة

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

### المقدمة:

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني، من حيث اعتبارها نظاماً لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المنشودة مع تطور حجم المشاريع الاقتصادية.

ولا شك أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات المحاسبية والإدارية التي تختلف درجة توفرها من وحدة اقتصادية لأخرى، وخاصةً إذا تعلق الأمر بالمؤسسات المصرفية والمالية التي تعتبر شريان النشاط الاقتصادي لما تقوم به من دور هام في تعبئة المدخرات وتقديم الدعم اللازم للمشاريع الاستثمارية، وهو ما يستوجب نظام رقابة فعال وسليم يحيط بمختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية لضمان استقرار النظام المصرفي بصفة خاصة، والنظام الاقتصادي على وجه العموم. ومن هذه النظم الرقابية المعنية بإدارة المخاطر هناك نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر الذي يمتلك (٣٢) بياناً رقابياً من شأنها - في حال تطبيقها - زيادة فاعلية الرقابة الداخلية على الأنظمة الالكترونية، وذلك من خلال أربع مجالات وهي: التخطيط والتنظيم، والاستحواذ والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة والتقييم، حيث يقدم



نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر مؤشرات أداء ومنهجية للتقييم والمراجعة، كما تتكامل

الأهداف مع احتياجات المنظمة وأعمالها (www.isaca.org).

وبناء على ما تقدم، تأتي هذه الدراسة لتقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية

باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر.

### مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تواجه البنوك بشكل عام شأنها في ذلك شأن البنوك الكويتية مخاطر عديدة نتيجة التغيرات في

بيئة العمل، ما يتطلب من هذه البنوك إحكام أنظمة الرقابة الداخلية لديها بالشكل الذي يقلل من هذه

المخاطر وخاصة مخاطر الرقابة الداخلية في ظل الأنظمة الإلكترونية، وجاء نموذج (COBIT) لإدارة

المخاطر لقياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية من خلال (٣٢) بياناً رقابياً موزعة على (٢٧١) هدفاً

كمقياس مقبول علمياً لتقييم أنظمة الرقابة من خلال أربع مجالات وهي: التخطيط والتنظيم، والاستحواد

والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة والتفويض من خلالها يمكن تقليل المخاطر. وبناء عليه، تتمثل

مشكلة الدراسة في تقييم مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج

(COBIT) لإدارة المخاطر.

## عناصر مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

**السؤال الرئيس:** هل تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر؟

وينتفع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- **السؤال الفرعي الأول:** هل تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال

التخطيط والتنظيم كمجال في نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر؟

- **السؤال الفرعي الثاني:** هل تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال

الاستحواد والتطبيق كمجال في نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر؟

- **السؤال الفرعي الثالث:** هل تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام

مجال التوصيل والدعم كمجال في نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر؟

- **السؤال الفرعي الرابع:** هل تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال

المتابعة والتقويم كمجال في نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر؟

## حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود البشرية: تقتصر هذه الدراسة على المدققين العاملين في أقسام التدقيق في البنوك الكويتية.

الحدود المكانية: البنوك الكويتية في الكويت وعددها (١٠) بنك.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة في العام الجامعي ٢٠١٤.

## أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك

الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، وسوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال التعرف

على:

١. مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام مجال التخطيط والتنظيم وفقاً

لنموذج COBIT لإدارة المخاطر .

٢. مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام مجال الاستحواد والتطبيق

وفقاً لنموذج COBIT لإدارة المخاطر .

٣. مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام مجال التوصيل والدعم وفقاً

لنموذج COBIT لإدارة المخاطر .

٤ . مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام مجال المتابعة والتقييم وفقاً

نموذج COBIT لإدارة المخاطر.

### أهمية الدراسة:

بما أن القطاع المصرفي في دولة الكويت يعد من القطاعات الرئيسة المساهمة في الاقتصاد الوطني والتنمية، ونظراً لما يحيط بالقطاع المصرفي من مخاطر عديدة تجلت آخر تداعياتها في الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي عام (٢٠٠٨)، ونظراً لكون هذه البنوك تحتاج لإدارة مخاطرها وفقاً لأسس علمية صحيحة ومدروسة، تتضح أهمية هذه الدراسة من حيث استطلاعها لآراء المدققين العاملين في البنوك الكويتية حول تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر. ومن الممكن تلخيص الجهات المستفيدة من الدراسة بالآتي:

- ١ . مدققو الحسابات من خلال تعرفهم على فوائد استخدام نموذج (COBIT) في إدارة المخاطر.
- ٢ . إدارات البنوك الكويتية من خلال تفعيلها لطرق استخدام وتطبيق نموذج (COBIT) في البنوك.
- ٣ . الشركات بكافة أشكالها وأنواعها حيث أن كافة الشركات بحاجة إلى تطبيق نماذج إدارة المخاطر والاستفادة منها.
- ٤ . الحكومة الكويتية عبر قيام المعنيين في الدولة بمراقبة أنشطة البنوك والشركات والحرص على إدارتها لمخاطرها بالشكل الصحيح.
- ٥ . الباحثون الأكاديميون في مجال إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية.

## فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية:

### الفرضية الرئيسية:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر.

### الفرضية الفرعية الأولى:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام التخطيط والتنظيم كمجال في نموذج

(COBIT) لإدارة المخاطر.

### الفرضية الفرعية الثانية:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام الاستحواذ والتطبيق كمجال في نموذج

(COBIT) لإدارة المخاطر.

### الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام التوصيل والدعم كمجال في نموذج

(COBIT) لإدارة المخاطر.

## الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام المتابعة والتفويض كمجال في نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر.

## مصطلحات الدراسة:

### أنظمة الرقابة الداخلية Internal Control Systems:

مجموعة الإجراءات والوسائل التي تتبناها إدارة المنظمة في وضع الخطة التنظيمية لغرض حماية الموجودات، والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، ولتحقيق الكفاية الإنتاجية القصوى، ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة (صديقي، ٢٠٠٤، ٥٤).

### نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر (COBIT) Model of Risk Management:

وهو نموذج خاص بالرقابة على المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها، تم إصداره من قبل جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات (ISACA) عام ١٩٩٦، وتم تحديث النسخة الخامسة والأخيرة منه عام ٢٠١١، ويمتلك هذا النموذج (٣٢) هدفاً رقابياً تمثل مجموعة من الضوابط المهمة لإدارة المخاطر، موزعة على أربع مجالات وهي: التخطيط والتنظيم، والاستحواد والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة والتفويض (الجوهر وحمودي، ٢٠١٢، ١٩).

## **التخطيط والتنظيم :Planning and Organizing**

ويشمل هذا المجال الاستراتيجيات المتعلقة بإنجاز أهداف أنشطة المنظمة، فضلاً عن معرفة الرؤية الاستراتيجية المطلوب تحقيقها وتوصيلها وإدارتها، إضافةً لوضع التنظيم الصحيح لتقنية المعلومات في موضعها المناسب (فرج، ٢٠١١، ١١٦).

## **الاستحواذ والتطبيق :Acquisition and Application**

ويشمل هذا المجال تطوير واستبدال وصيانة النظم القائمة في المنظمة بنظم حديثة وتكامل هذه النظم مع إجراءات الأعمال، وإدارة التغيير المطلوب لتطبيق هذه النظم (الحسان، ٢٠١٣، ٤٨).

## **التوصيل والدعم :Plug and Support**

ويشمل هذا المجال التزويد الفعلي للخدمات المطلوبة والتي تتضمن إدارة أمن الخدمة واستمرارية توفيرها للمستخدمين وإدارة البيانات التشغيلية (عقل، ٢٠١١، ٦١).

## **المتابعة والتقييم :Monitoring and Evaluating**

ويشمل هذا المجال المتابعة والتقييم للجوانب المتعلقة بإدارة الأداء ومتابعة الرقابة الداخلية والامتثال للتشريعات الخاصة بالمنظمة (Information Technology Governance Institute, 2005).

## الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

- المبحث الأول: الرقابة الداخلية
- المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وإدارة مخاطرها
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة



## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

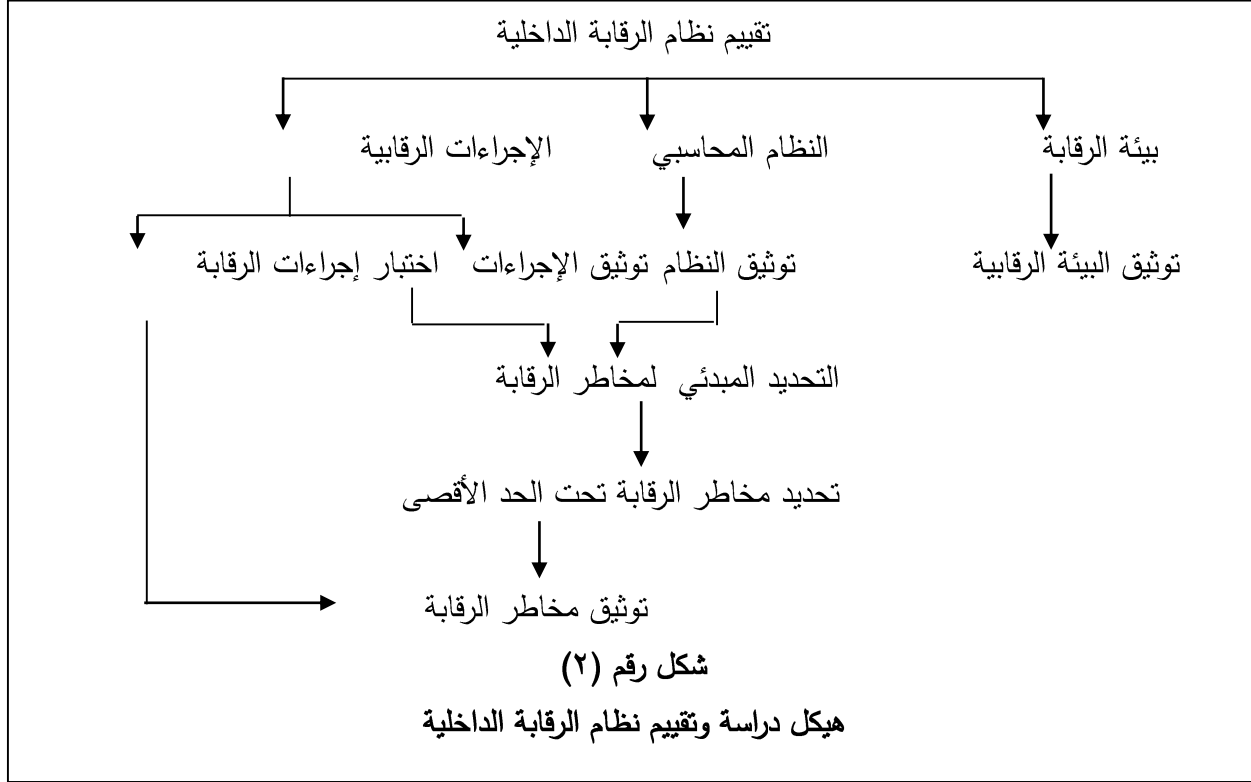
يتناول هذا الفصل عرضاً لمتغيرات الدراسة، وذلك من خلال عرض الأدب النظري والمراجع

والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وعلى النحو الآتي:

#### المبحث الأول: الرقابة الداخلية

إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية هي من أهم مراحل عمل مدقق الحسابات، نظراً لأن عملية المحافظة على أموال المنشأة ومعرفة كفاءة استخدام تلك الأموال والتي ترتبط باستقرار المنشأة وتطورها من واجبات مدقق الحسابات، حيث يعتمد نظام الرقابة على عملية الفصل بين المسؤوليات في المنشأة وخاصةً أن المنشآت تعتمد على العنصر البشري في عملية المعالجة المحاسبية (التسجيل، والتبويب، والتلخيص، والترحيل، وعرض النتائج، والاحتفاظ بالسجلات والمستندات). ولكي تتمكن المنشآت من تحقيق أهدافها سواء كانت ربح، أو تقديم خدمة، أو إنتاج منتج بمواصفات ذات جودة معينة، يجب على هذه المنشآت توجيه مواردها المالية والبشرية إلى تحقيق هذه الأهداف، وهذا بدوره يتم من خلال قيام المنشأة بوضع خطة معينة يلتزم بها جميع الأطراف، ويتم تحديد مسؤولية كل طرف، ثم تتم عملية متابعة تنفيذ الخطة والالتزام بها، وهو ما اصطلح على تسميته بالرقابة (المطارنة، ٢٠٠٦، ٢٠٥).

ويتناول الشكل التالي هيكل دراسة وتقييم نظام المخاطر والرقابة الداخلية على النحو الآتي:



المصدر (Robertson & Davis, ١٩٨٨)

ولا بد من وجود نظام للرقابة يعزز من الاعتماد على البيانات المالية التي يتم إعدادها من قبل

المنشأة، حيث أن هناك عدد من العوامل التي ساهمت في نشوء ما يسمى بنظام الرقابة، يمكن ايجازها

على النحو الآتي: (المطارنة، ٢٠٠٦، ٢٠٠٦)

١. كبر حجم المنشآت وعملياتها الأمر الذي يؤدي إلى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها، وكذلك

حاجة مالكي المنشآت إلى بيانات مالية موثوقة للتأكد من حسن استغلال وإدارة تلك الأموال،

٢. لذلك يتم اللجوء إلى المدقق الخارجي والذي بدوره يعتمد على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.
٣. تعقيد الهيكل التنظيمي للمنشآت، مما أدى إلى وجود عدد من الإدارات داخل المنشأة وفي كل دائرة عدد من الأقسام والفروع مما زاد حاجة الإدارة العليا إلى البيانات الدقيقة والموثوق بها الخاصة بأداء الإدارات والأقسام والفروع، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد في الأقسام والفروع.
٤. ازدياد حاجة الحكومة إلى بيانات مالية دقيقة وموثوقة حول نشاط المنشآت لتحديد مدى مساهمة المنشآت في الاقتصاد الوطني.
٥. مسئولية إدارات المنشآت عن حماية أصولها ومنع الغش والأخطاء وتقليل فرص ارتكابها استدعى ضرورة إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية يمكنها من الوفاء بالمسئوليات الملقة على هذه الإدارات.
٦. تطور عملية التدقيق واستخدام أساليب وأدوات احصائية في عملية التدقيق الاختباري لاختيار عينات وإجراءات الفحص لها، وبعد ذلك يتم تعميم النتائج التي يتم التوصل لها، وذلك من خلال وجود نظام رقابة قوي وفعال، كذلك التكاليف المرتفعة لعملية التدقيق الشاملة التي أدت إلى تعزيز دور التدقيق الاختباري.

## مفهوم الرقابة الداخلية:

نتيجة للإخفاقات في قطاع الأعمال وعدم وفاء المنظمات بالتزاماتها في ثمانينات القرن الماضي، دعت الحاجة إلى تنظيم عملية التدقيق وتعزيز دور الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال، وهو ما دعا الكونغرس الأمريكي والقطاع الخاص إلى اتخاذ خطوة تمهيدية لحل المشكلة سميت بإعادة ترتيب بيتنا. وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين نظام الرقابة الداخلية بأنه كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل، ضمن الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ، ودقة السجلات المحاسبية واكتمالها (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٣).

أما محمود وآخرون (٢٠١١، ٢٠) فقد عرفوا الرقابة الداخلية أنها خطة التنظيم وكل الطرق والمقاييس والمعايير والاجراءات المنظمة التي تضعها الإدارة للمحافظة على الأصول من الاختلاس، وسوء الاستخدام، وضمان دقة البيانات المحاسبية وسلامتها، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والتحقق من اتباع السياسات الموضوعية. في حين عرف نظمي والعزب (٢٠١٢، ١٢٤) الرقابة الداخلية بأنها خطة تنظيمية ضمن أسس ومقاييس متبعة في المشروع وذلك لحماية أصوله، وضبط وتدقيق البيانات المحاسبية

والتأكد من دقتها والاعتماد عليها، وزيادة كفاءتها الانتاجية، والتشجيع على التمسك بالسياسات

الإدارية الموضوعة.

وفي تعريف الحسبان (٢٠٠٩، ٥٦) للرقابة الداخلية فقد أوضح أنها كافة السياسات والإجراءات

التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها في الوصول إلى أهدافها، والمتمثلة في الالتزام بسياسات الإدارة،

وحماية الأصول، ومنع واكتشاف الغش والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات

مالية موثوقة في الوقت المناسب.

ويتضح من التعريفات السابقة بأنها تتمحور جميعها حول نفس المفهوم القائم على توصيف

الرقابة الداخلية ب (السياسات والإجراءات)، ولن اختلفت التعريفات في الأسلوب المستخدم في صياغة

هذه السياسات والإجراءات إلا أنها تتفق جميعاً حول حماية الأصول، والالتزام بالسياسات الموضوعة من

قبل الإدارة، وضبط البيانات المحاسبية للمنشأة والتأكد من موثوقيتها ودقتها.

ولاحقاً، في عام ١٩٩٦ أصدرت مؤسسات أبحاث (Information Systems Audit and

Control Association ISACA) جمعية تدقيق ومراقبة نظم المعلومات "أهداف رقابة المعلومات

والتقنيات المتعلقة بها" (COBIT)، ويعرف الـ (COBIT) الرقابة الداخلية على أنها "السياسات

والإجراءات والممارسات العملية والهيكل التنظيمي المصممة لتقديم ضمان مقبول بأن أهداف المؤسسة

ستتحقق وأنها قادرة على منع وقوع الأحداث غير المرغوبة أو اكتشافها وتصحيحها" (The

.Information System and Control Audit and Control Foundation, ١٩٩٦, p. ١١)

وقد قامت مؤسسة رقابة وتدقيق نظم المعلوماتية (The Information System and

Control Audit and Control Foundation ISACF) بوضع نموذج الأهداف الرقابية للمعلومات

والتكنولوجيا (COBIT) والمتمثل في مجموعة من تطبيقات الرقابة والحماية لنظم المعلومات السائدة

لرقابة تكنولوجيا المعلومات، حيث يتيح النموذج ما يلي: (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩، ٢٨١)

- للإدارة أن تحدد معيار تطبيقات الحماية والرقابة في بيئات تكنولوجيا المعلومات.
- التأكيد لمستخدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات بوجود رقابة وحماية كافيتين.
- تدعيم آراء المدققين حول الرقابة الداخلية وإعطاء الرأي حول مسائل رقابة وحماية تكنولوجيا المعلومات.

#### أبعاد الرقابة الداخلية:

أوضحت (ISACF) أن نموذج (COBIT) يتناول مسألة الرقابة من ثلاث زوايا وأبعاد على

النحو الآتي: (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩، ٢٨٢)

١. أهداف العمل: لتحقيق أهداف العمل ينبغي أن تخضع المعلومات للمعايير المسماة متطلبات العمل الخاصة بالمعلومات. وتنقسم المعايير إلى سبع فئات مفصلة في أهداف: الفعالية (الملاءمة، والموثوقية، والتوقيت)، والكفاءة، والسرية، والنزاهة، والمتانة، والالتزام بالمتطلبات القانونية، والموثوقية.

٢. موارد تكنولوجيا المعلومات: وتشمل الأفراد، ونظم التطبيق، والتكنولوجيا، والمرافق، والبيانات.

٣. عمليات تكنولوجيا المعلومات: وتنقسم إلى أربعة مجالات وهي: التخطيط والتنظيم، والاستملاك والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة.

إذاً، فإن لنموذج (COBIT) تأثير كبير على نظم المعلومات، فهو يساعد المديرين وأصحاب القرار على كيفية موازنة المخاطرة والرقابة في بيئة النظام المعلوماتي، ويوفر للمستخدمين الثقة بأن رقابة تكنولوجيا المعلومات والحماية الداخلية أو الخارجية كافية. كما يساهم في إرشاد المدققين أثناء تدقيق آرائهم وتعزيزها، وأثناء تقديمهم المشورة للإدارة حول الرقابة الداخلية.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن الرقابة الداخلية تعتبر مجموعة النظم والإجراءات والطرق التي تتخذها الإدارة لحماية أصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بسياسات الإدارة الموضوعية، وقد عرف نظام الرقابة الداخلية بأنه نظام الفحص الداخلي والتدقيق الداخلي المطبق من قبل المنشأة ولتتمكن إدارة المنشأة من السيطرة على النشاطات التشغيلية والمالية والتي تكون من مسؤوليتها (Stettler, ١٩٨٢).

يتضح مما سبق عرضه أن هناك بعض التفاوت حول مفاهيم الرقابة الداخلية، وهذا نتيجة طبيعية لتطوير أشكال مختلفة من الوثائق لتلبية الاحتياجات الخاصة لكل شريحة من المستخدمين، ومع ذلك فإن كل وثيقة تركز على أن الجمهور (مثل المدققين الداخليين والإدارة والمدققين الخارجيين) يكرسون وقتاً وجهداً كبيرين من أجل تأسيس أو تقييم الرقابة الداخلية، لذا كان من البديهي أن تتفاوت هذه المفاهيم.

## أهداف الرقابة الداخلية:

بما أن الرقابة الداخلية أحد أركان العملية الإدارية فهي مسئولية الإدارة، لذا يمكن أن تفوض أشخاصاً آخرين ببعض السلطات الرقابية مثل المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي ولكن المسئولية النهائية تبقى مسئولية الإدارة. كذلك تقدم الرقابة الداخلية تأكيد معقول وليس مطلق، وذلك لأن الوصول إلى تأكيد مطلق أمر صعب نتيجة العلاقة بين التكاليف والمنافع، إذ أن تطبيق الإجراءات الرقابية يجب يلازمه زيادة في الإيرادات أي أن منافع الإجراءات الرقابية يجب أن تفوق تكاليف تطبيقها. وعليه ويمكن إيجاز أهداف الرقابة الداخلية بالأهداف التالية: (قاسم، ٢٠٠٦، ١٠١-١٠٢)

١. توفير الحماية اللازمة لأصول المنشأة: ويتم ذلك عبر حماية أصول المنشأة المتمثلة في الأبنية والتجهيزات، إضافة للأصول المتداولة مثل الحسابات المدينة والنقدية من الخسائر التي قد تنتج عن الغش أو الخطأ أو الأمور الأخرى غير المرغوب بها، وتقع المسئولية الكاملة والمستمرة عن طريق مطابقة الأرصدة الدفترية مع الأصول المادية الموجودة والتحقق من القيمة والملكية والدقة المحاسبية.

٢. توفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها: ويتم توفير هذه الدقة من خلال معلومات كاملة وواضحة، وتعكس هذه المعلومات وضع المنشأة الحقيقي، مع مراعاة أن يتم تقديم هذه المعلومات في الشكل الملائم والوقت المناسب، حتى تكون بيانات محاسبية دقيقة ويمكن الاعتماد عليها.



٣. التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية: ويتم التحقق من هذا الالتزام عبر وضع مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تغطي كافة جوانب العمل في المنشأة، ويتم تعميم القرارات والتعليمات والتوجيهات الصادرة من قبل الإدارة إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية في المنشأة، وبالتالي فإن التنفيذ الدقيق لهذه السياسات والخطط والإجراءات ينعكس على مدى تحقيق الأهداف.

٤. زيادة الكفاءة الإنتاجية: وتتم زيادة الكفاءة الإنتاجية عبر تجنب أوجه الإسراف والقصور والتبذير في استخدام الموارد المتاحة، ومن ثم الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية في استخدام تلك الموارد، أي تحقيق الأهداف المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة.

#### مكونات الرقابة الداخلية:

أورد كل من عصيمي (٢٠١١، ٢٩٣-٢٩٥) وأبو عويضة (٢٠١٠، ١٦٧) والحسيان (٢٠٠٩،

٥٦-٥٨) مكونات نظام الرقابة الداخلية في خمسة مكونات رئيسة، وعلى النحو الآتي:

#### أولاً: البيئة الرقابية

وتشتمل البيئة الرقابية على العوامل التالية:

أ. طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة: وتتمثل طرق الإشراف والمتابعة التي يمكن استخدامها كأساليب رقابية في وجود قسم للتدقيق الداخلي، واستخدام نظم الموازنات التخطيطية، ونظام محاسبة المسؤولية وتقارير الأداء. وتتطلب طرق الرقابة المتعلقة بالإشراف والمتابعة تفحص ما يلي:

- إجراءات إعداد الموازنات التخطيطية، ونظام محاسبة المسؤولية.  
- طرق مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط.  
- معالجة الإدارة للانحرافات عن الأداء المتوقع.  
- السياسات والإجراءات التي تتبعها الإدارة لإصلاح النظام المحاسبي، والإجراءات الرقابية لكي تتماشى مع التغيرات البيئية.

ب. الهيكل التنظيمي: يعد الهيكل التنظيمي من ركائز الرقابة الداخلية، فتحديده للمسئوليات يكون

قاعدة مهمة للمساءلة عن نتائج الأعمال، وبالتالي يزيد من فعالية الرقابة.

ج. طرق الاتصال: وتتمثل في الوسائل التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في الاتصال ومنها الكتيبات

المرشدة، مثل دليل السياسات الواجب اتباعها داخل الشركة، والخرائط التنظيمية، والاجتماعات

والمؤتمرات لتوضيح وتحديد السلطات والمسئوليات، مما يساعد في إيجاد نظام رقابة داخلية

فعال. ويدعم نظام الاتصال وجود نظام فعال للمعلومات يتعلق بالتقارير المالية عن عمليات

المنشأة، وتؤثر نوعية المعلومات التي يولدها النظام على قدرة الإدارة في اتخاذ قرارات سليمة

للقابة على أنشطة المنشأة، ويتطلب ذلك توفير تقارير مالية ملائمة وموثوق بها ويمكن الاعتماد

عليها.

د. الأسلوب الفلسفي والعملية المتبع بواسطة الإدارة: وتتمثل هذه الفلسفة العملية بدعم إدارة المنشأة

لنظام الرقابة الداخلية المطبق، كما ينعكس أسلوب الإدارة الداعم للسلوك الأخلاقي في العمل،

من خلال النموذج الأخلاقي في عمل الإدارة نفسها كقدوة على جميع العاملين بالمنشأة، من

هـ. حيث تقليل احتمال ارتكاب المخالفات المتعددة.

و. لجان التدقيق: تتشكل لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين، ولا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة، مع ضرورة أن يكون من بين أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. ويحظر على أي شريك سابق في مكتب التدقيق الخارجي المكلف بتدقيق حسابات الشركة أن يكون عضواً في لجنة التدقيق، وذلك لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ انتهاء صفته كشريك أو أي مصلحة مالية له في مكتب التدقيق، أيهما يأتي لاحقاً. وتعد اللجنة اجتماعاتها مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل، أو كلما دعت الحاجة، وتحفظ محاضر اجتماعات اللجنة من قبل المقرر، ويجب مراجعة مسودات محاضر اجتماعات اللجنة من كل أعضائها قبل اعتمادها، على أن ترسل لهم نسخ نهائية عن المحضر بعد اعتماده للاحتفاظ به لديهم. كما تلتزم الشركة أن توفر للجنة التدقيق الموارد الكافية لأداء واجباتها، بما في ذلك التصريح لها بالاستعانة بالخبراء كلما كان ذلك ضرورياً. وتتولى لجنة التدقيق المهام والواجبات التالية:

- مهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية والتحقق من كفايته.
- وضع سياسة التعاقد مع المحاسب القانوني وتطبيقها.
- متابعة استقلالية المحاسب القانوني ومراقبته، وتحديد مدى موضوعيته، ومناقشته حول

- طبيعة ونطاق عملية التدقيق ومدى فعاليتها وفقاً لمعايير التدقيق المعتمدة.

- القيام بدور الوسيط بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة من جهة والمدقق الخارجي

من جهة أخرى.

و. السياسات والإجراءات المتعلقة بالعاملين: تتضح فعالية الرقابة بشكل أكبر مع وجود قسم مركزي

فعال لإدارة شئون الأفراد يتولى مسئولية وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفقاً لمؤهلاته

وقدراته، وعن طريق التدريب، يمكن تنمية هذه القدرات، كذلك وجود مثل هذا القسم في المنشأة

يساعد على رسم سياسات فعالة للاستخدام عن طريق إجراءات المقابلات مثلاً، كما يساعد على

تحديد وتعريف المسؤوليات عن طريق التوصيف الواضح والمكتمل لكل وظيفة، وكل ذلك يعتبر

مهماً لخلق بيئة رقابية فعالة.

ز. المؤثرات الخارجية: وتتمثل في اخضاع الشركة لنظام الشركات أو ادراجها في أسواق المال،

هذه العوامل بمثابة مؤثرات بيئية من خارج الشركة تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية بالشركة،

وتعمل هذه المؤثرات على تحفيز الشركات لتنفيذ المتطلبات الرقابية التي تضعها أسواق المال.

ح. الأمانة والقيم الأخلاقية التي يتصف بها العاملون: وربما يعد هذا العامل من أهم العوامل المؤثرة

في نظام الرقابة الداخلية، فوجود مجموعة من العاملين الأكفاء، والموثوق بهم، والذين يتمتعون

بقدر كاف من الأمانة والقيم الأخلاقية يعزز من نظام الرقابة في المنشأة، لذا يجب على الشركات

أن تتبع نظام تعيين يقلل من احتمالات وجود عاملين لا تتوافر فيهم صفات الكفاءة والأمانة والقيم الأخلاقية المتعارف عليها.

### ثانياً: تحديد المخاطر

ويتمثل بتقدير احتمال أن تتضمن القوائم المالية أخطاء مهمة، وهي ما يسمى بتقدير المخاطر لأغراض التقارير المالية حيث تنعكس قرارات الإدارة في هذا الشأن على عمل المحاسب القانوني، حيث يعتمد الأخير في تقديره لمخاطر الرقابة الداخلية على قبول إدارة الشركة للمخاطر المتعلقة بإعداد قوائم مالية عادلة، ومعدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. فإذا قررت الإدارة قبول هذه المخاطر دون وضع إجراءات رقابية لتقليلها بسبب اعتبارات التكلفة أو أي اعتبارات أخرى، فإن المحاسب القانوني، سوف يقوم بتقدير مخاطر الرقابة عند أعلى مستوى، ويترتب على ذلك توسيع نطاق الفحص وزيادة اختبارات التحقق التفصيلية، أما إذا قامت الإدارة بوضع إجراءات رقابية بهدف تقليل احتمال وجود أخطاء مهمة في القوائم المالية، فإن المحاسب القانوني سوف يقوم بتقدير مخاطر الرقابة عند مستوى منخفض، وبالتالي يمكن تضيق نطاق الفحص وتقليل اختبارات التحقق التفصيلية.

### ثالثاً: الإجراءات والأنشطة الرقابية

وتتمثل في السياسات والإجراءات التي تتخذها إدارة المنشأة للتأكد من أن تعليماتها تم تنفيذها،

وهي إجراءات يتم اتخاذها لمقابلة المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة، ولهذه الأنشطة أهداف عديدة، ويتم تطبيقها عند مستويات تنظيمية ووظيفية متعددة، أما الإجراءات والأنشطة الرقابية المتعلقة بالسياسات المالية فهي التي تتعلق بأمر عديدة، أهمها ما يلي:

- فحص أداء الشركة.
- معالجة البيانات.
- الإجراءات الرقابية التي تعتمد على الوجود الفعلي.
- الفصل بين المسؤوليات والتحديد الواضح للسلطات.

#### رابعاً: متابعة وتحديث إجراءات الأنشطة الرقابية

هي عملية تقويم جودة أداء الرقابة الداخلية بمرور الوقت، وتتضمن تصميم وتنفيذ وتقويم وتحديث الإجراءات والأنشطة الرقابية بشكل مستمر، واتخاذ أي إجراءات تصحيحية ضرورية، ويتم تحقيق ذلك إما عن طريق أنشطة مستمرة، أو عن طريق إجراء تقويمات مستقلة، أو عن طريق الجمع بين الأسلوبين. ويقوم المدقق الداخلي للشركة أو أفراد يقومون بنفس الوظيفة بالمساهمة في مراقبة الأداء داخل الشركة، وقد تشمل مراقبة الأنشطة الرقابية استخدام معلومات من مصادر خارجية مثل شكاوى العملاء، وتعليقات الجهات الرقابية التي توضح وجود مشكلات، أو تلقي الضوء على نواحٍ تحتاج إلى تحسين. ويجب أن تكون لدى الإدارة معرفة كافية بالسياسات والإجراءات الرئيسية التي تستخدمها الشركة لمراقبة الأنشطة

المتعلقة بالتقارير المالية، بما في ذلك كيفية استخدام هذه الإجراءات والسياسات لاتخاذ إجراءات  
تصحيحية، لأن وضع الأنظمة الرقابية وتطويرها هو أحد مسؤوليات الإدارة المهمة، وتقوم الإدارة بمراقبة  
أداء الأنشطة الرقابية للتأكد من أنها تعمل وفق الغرض منها، وأنه يتم تعديلها بطريقة ملائمة لمقابلة  
التغير في الظروف. ويجب مراعاة بعض الأمور، أهمها ما يلي:

- المديرون مسئولون بشكل مباشر عن أنشطة الرقابة الداخلية في المنشأة، وتختلف مسؤولياتهم  
اعتماداً على اختلاف وظائفهم في المنشأة.
- الرقابة الداخلية جزء صريح أو ضمني من واجبات كل فرد بالمنشأة، ولذلك يكون العاملون  
بالمنشأة مسئولين عن عدم الالتزام بالسياسات والأنظمة المختلفة.

### أنواع الرقابة الداخلية:

تقسم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أقسام رئيسة تتمثل في الرقابة الإدارية، والرقابة المحاسبية،  
والضبط الداخلي، وعلى النحو الآتي:

#### ١. الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة  
الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل

متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة، وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين (نظمي والعرب، ٢٠١٢، ١٣٥).

كما ذكر Weber (١٩٩٩، ٣٥) أن الرقابة الإدارية تم تأسيسها لتقدم مستوى مقبولاً من الحماية لاستخدام الحاسوب والبرامج التطبيقية وملحقاتها، كما تتضمن الإجراءات اللازمة لضمان حصول الموظفين الذين يستخدمون الحاسوب في أعمالهم على التفويضات المطلوبة وبرامج السرية الملائمة لأعمالهم، فالرقابة الداخلية هي النظام الذي يمنع وقوع الأعمال غير القانونية أو يكتشفها عند وقوعها. ويتم اتخاذ القرارات الإدارية بناء على المعلومات التي تولدها نظم المعلومات الإدارية في المنشأة لتلبي حاجات الإدارة، مع مراعاة أن تكون المعلومات في الوقت المناسب، وأن تكون صحيحة وموثوقة، حيث أن الرقابة الإدارية تهدف إلى تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة، والعمل على تنفيذ السياسات الإدارية من قبل الأقسام المختلفة وفقاً للخطة المرسومة للعمليات والأنشطة في المنشأة (الوردات، ٢٠٠٦، ١٢٦-١٢٧).

## ٢. الرقابة المحاسبية:

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة عن الدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها -



على سبيل المثال- اتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية) واتباع موازين المراجعة الدورية واتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسئول، ووجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي، وفصل الواجبات بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين (نظمي والعزب، ٢٠١٢، ١٣٥). وقد ذكر الوردات (٢٠٠٦، ١٢٤) أن الرقابة المحاسبية تتألف من النشاطات المالية ولجراءات المراجعة والتدقيق المالي والحسابي على حسابات المنشأة وإعداد التقارير بشأنها من خلال تنفيذ المعاملات على أساس الموافقة العامة الصادرة عن إدارة المنشأة، وتسجيل هذه المعاملات المالية في السجلات المالية المعتمدة للمنشأة، إضافة لاستخراج التقارير.

ويعتبر مدقق الحسابات هو المسئول عن نظام الرقابة المحاسبية في المنشأة كونها عملية مختصة بالتدقيق ودقة البيانات المالية المسجلة بالدفاتر، ومدى امكانية الاعتماد عليها ومدى ملاءمتها، كذلك اكتشاف الأخطاء أو التلاعب والاختلاس، حيث يجب على مدقق الحسابات فهم النظام المحاسبي لتشخيص وفهم المعاملات الرئيسية لعميات المنشأة، والسجلات المحاسبية والمستندات المساندة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية، وفهم طرق معالجة التقارير المحاسبية والمالية (المطارنة، ٢٠٠٦، ٢١٣-٢١٤).

### ٣. الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات (نظمي والعزب، ٢٠١٢، ١٣٦).

ويختص الضبط الداخلي بالمحافظة على أصول المنشأة وموجوداتها عن طريق مراجعة عمل وأداء كل موظف، وتتم هذه العملية بمراجعة موظف آخر لضمان حسن سير العمل وعدم الوقوع في الأخطاء أو الغش أو التلاعب، ويعد الضبط الداخلي بمثابة الجزء الميكانيكي لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومه الواسع، ويتم تحقيق من خلال: (الوردات، ٢٠٠٦، ١٢٤-١٢٦)

- إجراء الجرد المادي للأصول من قبل أشخاص محايدين.
- تناوب الأفراد على وظيفة معينة أو عمل معين لضمان اكتشاف الخطأ أو الغش والتلاعب، وللحصول على وجهات نظر جديدة حول العمل.
- حصول كل شخص في المنشأة على إجازة سنوية على أن يقوم بمهامه موظف آخر خلال غيابه.
- عدم توكيل أي موظف بأعمال تزيد عن مقدار مسؤولياته الوظيفية.
- تدفق العمل، أي أن الانتهاء من مهمة أحد الأفراد هي بداية مهمة فرد آخر.
- عدم احتفاظ موظف بأكثر من عهدة أو نوع من الأصول القابلة للحل.

## الرقابة الداخلية في ظل الحاسوب:

بما أن إجراءات الرقابة العامة تعتبر سياسات رقابية عريضة على مستوى إدارة الحاسوب، وقابلة للتطبيق في أي نظام من النظم الالكترونية من خلال هيكل تنظيمي لوظيفة نظام المعلومات، وعبر إجراءات توثيق أو تطوير أو تعديل النظم والبرامج الجديدة، والوصول إلى البرامج والبيانات، وتشغيل الحاسوب، لذا فإن الرقابة الداخلية في ظل الحاسوب تنقسم إلى رقابة داخلية على الأجهزة، ورقابة داخلية على البرمجيات، وعلى النحو الآتي:

## الرقابة الداخلية على الأجهزة والمعدات (Hardware):

يختلف نظام المعلومات اليدوي عن النظام المحوسب من حيث واقع مسئولية الموظف، ففي النظام اليدوي لا يتحمل أي موظف بمفرده المسئولية الكاملة عن العملية، كما ينبغي التثبيت من عمل الموظف من خلال عمل موظف آخر يعالج جوانب أخرى من نفس العملية، وتقسيم العمل بهذا الأسلوب يحقق رقابة تلقائية ويكفل دقة السجلات والتقارير ويحمي الشركة من الخسائر الناجمة عن الاحتيال والتلاعب. بينما في نظام معلومات يحتوي على الحاسوب فإن هذا العمل يكون عادةً موزعاً على العديد من الموظفين يستطيع الحاسوب إنجازه، وبالتالي فإن دمج الأنشطة وتوحيد الوظائف يغدو أمراً متوقعا، نظراً لقدرة الحاسوب على معالجة العديد من الجوانب المترابطة في العملية، حيث يستطيع نظام الحاسوب للرواتب الاحتفاظ بملفات عن الموظفين تتضمن معلومات عن الأقدمية والتأمين وما شابه ذلك، وحساب

راتب الموظف، وتوزيع تكاليف العمل، وتحضير شيكات الدفع، وسجلات المدفوعات. ورغم دمج العديد من الوظائف في نظام الحاسوب فإن أهمية الرقابة الداخلية لم تتضاءل على الإطلاق، والعوامل الأساسية التي تقوم عليها الرقابة الداخلية تبقى ذات أهمية، ففصل الواجبات وتحديد المسؤوليات بوضوح تبقى العناصر الأهم، وقد تعززت هذه العوامل والمفاهيم الرقابية التقليدية بالرقابة الموضوعية ضمن برنامج الحاسوب وذلك الموجود في البنية المادية للحاسوب (محمود وآخرون، ٢٠١١، ١٢٢).

كما تعد الرقابة المادية ضرورية أيضاً لحماية معدات الحاسوب من الأذى الناجم عن التخريب أو الحريق أو الماء أو غير ذلك، ويتم منع الأذى عبر حصر الوصول إلى الأجهزة بالموظفين المصرح لهم فقط بذلك، كما يجب أن يرافق زوار الموقع المركزي لنظام المعلومات مجموعة من الموظفين المرخص لهم، ويجب مراعاة توظيف أشخاص مناسبين لنظم المعلومات، ولا يجب أن يغيب عن إدارة المنشأة إمكانية أن يقوم موظف ساخط بتخريب متعمد في الأجهزة، كما يجب أن تكون المداخل مراقبة بحراس وأقفال تعمل بالبطاقات، وضرورة أن تحتوي غرفة الحاسوب على نظام لإطفاء الحرائق ونظام تكييف للهواء ونظام طاقة احتياطي وأن تكون أعلى من مستوى تسربات المياه المحتملة. وبغية تخفيض احتمالات حدوث تغييرات غير مرخص بها في البرامج لا يكون مشغلو الحاسوب قادرين إلا على الوصول إلى دليل التشغيل والذي يحتوي تعليمات المعالجة في البرنامج وليس التوثيق المفصل للبرنامج، ويجب أن يكون هذا الدليل كافياً للسماح للمشغلين بحل المشاكل التشغيلية المتكررة وتدريب مشغلين جدد.

وعندما يكون العمل مجدولاً ومراقباً بشكل جيد يساعد على الرقابة ضد التعديلات غير الملائمة في البرنامج، ويجب أن تراقب مجموعة رقابة البيانات أنشطة مشغل الحاسوب من خلال مراجعة سجل التشغيل الذي يسجل وصفاً لكل عملية تشغيل، والوقت اللازم للتشغيل، وتدخلات المشغل، وأعطال الآلة والملفات المستخدمة. وبالنسبة للأشرطة والأقراص الممغنطة فهي قد تتعرض للأذى نتيجة تعرضها لحقول مغناطيسية أو حرارة زائدة، كما أنه من الممكن أن يتعرض الملف للمحو أثناء قيام الحاسوب بمعالجته، وللاحتياط من هذه الحوادث يجب عمل نسخ احتياطية من جميع الملفات والبرامج، كما يجب نقل قاعدة البيانات إلى أشرطة أو أقراص النسخ الاحتياطي Backup في فترات منتظمة، ويجب أن تخزن هذه النسخ الاحتياطية في مكان آخر غير أمكنتها الأصلية (محمود وآخرون، ٢٠١١، ١٢٩-١٣٠) و (عصيمي، ٢٠١١، ٣٠١-٣٠٢).

أما في نظام الحاسوب الذي يقوم بالمعالجة الدفعية فمن الضروري الاحتفاظ بأجيال متعددة من البرامج الأصلية لكي يكون تعويض الملفات الضائعة أو المدمرة ممكناً، وضمن مبدأ الجد- الأب - الابن هذا للاحتفاظ بالملفات يكون الملف الأصلي الحالي المحدث هو الابن، والأب السابق هو الجد. وسجلات العمليات للفترة الراهنة والسابقة ويجب أن تكون محفوظة أيضاً لتسهيل تحديث الملفات الأصلية الأقدم في حالة تدمير الملف الأصلي الراهن بشكل غير مقصود، وإذا تم تخزين الأجيال المتعددة في مواقع مختلفة فإن خطر ضياع جميع النسخ محدوداً (محمود وآخرون، ٢٠١١، ١٣١).

## الرقابة الداخلية على البرمجيات (Software):

قد ينفذ موظفو نظم معلومات الحاسوب عملية الرقابة على المدخلات والمخرجات ومعالجة البيانات وملفات الحاسوب عن طريق مجموعة رقابية منفصلة، أو حتى يمكن برمجته في برامج التطبيقات نفسها، أما رقابة تطبيقات نظم معلومات الحاسوب التي يجب على المدقق فحصها فتتضمن ما يلي:

(International Federation of Accountants, ٢٠٠٤, pp. ٤-٥) و (الحسبان، ٢٠٠٩، ٦١-٦٢)

(٦٢)

### ١. الرقابة اليدوية التي يمارسها المستخدم:

تؤمن هذه الممارسة لمستخدم للرقابة اليدوية على نظام التطبيقات ضمان معقول على دقة وكمال المخرجات واعتمادها من قبل الإدارة، وقد يقرر المدقق الاكتفاء بهذه الرقابة اليدوية كاختبارات رقابة، كما في حالة ممارسة المستخدم للرقابة اليدوية على نظام قوائم رواتب الموظفين الإلكتروني الذي يمكن أن يتطلب إدخال مسبق لمجموع الرواتب واجبة الدفع، ثم يجري فحص المخرجات كرواتب صافية للدفع وفي حال مطابقتها للمجموع المدخل سابقاً تتم الموافقة على تحويل المبالغ، وكذلك مطابقة المبالغ المسجلة كرواتب مع المبالغ المخرجة من المصرف، في هذه الحالة قد يرغب المدقق في فحص الرقابة اليدوية التي يمارسها المستخدم.

## ٢. الرقابة على مخرجات النظام:

يمكن بالإضافة إلى الرقابة اليدوية التي يمارسها المستخدم أن يقوم المدقق بفحص الرقابة عن طريق الفحص اليدوي لما أنتجه النظام أو محتويات برنامج الحاسوب أو قد يستخدم تقنيات الحاسوب في ذلك، وقد تكون هذه المخرجات على شكل أشرطة ممغنطة أو أفلام ضوئية أو مطبوعات، مثال ذلك يمكن للمدقق اختبار صحة مطابقة الحسابات المدرجة تحت حساب رئيسي معين عن طريق الجمع اليدوي لها، ويمكن له أن يقوم بعملية المطابقة باستخدام تقنيات التدقيق بالحاسوب لكون الأرقام موجودة داخل الحاسوب.

## ٣. إجراءات الرقابة المبرمجة:

في بعض حالات أنظمة الحاسوب، قد يجد المدقق أنه من غير الممكن (أو ليس عملياً) فحص الرقابة عن طريق اختبار رقابة المستخدم وحده أو مخرجات النظام، ومثال ذلك: التطبيقات التي لا تقدم مطبوعات عن الموافقات اللازمة أو تجاوز السياسات الطبيعية، يجب على المدقق في هذه الحالة اختيار إجراءات الرقابة المتضمنة في برنامج التطبيقات. وقد يلجأ المدقق إلى تقنية التدقيق باستخدام الحاسوب لفحص البيانات أو إعادة معالجة بعض البيانات أو يفحص أسطر البرنامج في بعض الأحيان. وبما أن الرقابة المبرمجة تساعد في تجنب أخطار التطبيقات، فإن أدلة الإثبات تساعد مدقق نظم المعلومات في التأكد من أن الرقابة منفذة كما هو مرسوم لها، ويمكن الوصول إليها من خلال الإجراءات التالية: (أبو

عويضة، ٢٠١٠، ١٧٩-١٨٠)

-الاستعلام والملاحظة.

- مراجعة الوثائق.

- فحص نظام رقابة التطبيقات.

ويجب أن تعتمد طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات على مستوى الخطر في المنطقة التي يتم مراجعتها وعلى أهداف التدقيق، وفي حالة ضعف الرقابة العامة لتقنية المعلومات يجب أن يقيم مدقق نظم المعلومات أثر هذا الضعف في موثوقية رقابة التطبيقات المبرمجة، وفي حال وجد مدقق نظم المعلومات نقاط ضعف جوهرية وهامة في رقابة التطبيقات المبرمجة يجب أن يحصل على ضمانات (حسب أهداف التدقيق) من رقابة المعالجة المعدة يدوياً إن أمكنه ذلك. وتعتمد فاعلية الرقابة المبرمجة في الحاسوب على قوة الرقابة العامة لتقنية المعلومات، ولذا إن لم تراجع الرقابة العامة لتقنية المعلومات فإن إمكانية الاعتماد على رقابة التطبيقات تكون محدودة جداً وعلى المدقق نظم المعلومات إيجاد إجراءات بديلة. وأكثر من ذلك فإن التدخلات خلال مرحلة تطبيق النظام في المؤسسة وبناء الرقابة اللازمة سوف تقلل من احتمالية التعرض للمخاطر، وتفيد أيضاً في تخفيض وقت التدقيق اللازم بعد استخدام النظام وتطبيقه، وعلى كل الأحوال لا يمكن القول إنه يمكن أخذ كل إجراءات الرقابة اللازمة قبل تطبيق النظام، حيث أنه قد تظهر بعض القضايا عند الاستخدام الفعلي للنظام (Jogani, ١٩٩٦).



## معايير الرقابة الداخلية:

اهتم الأدب المحاسبي في العقود الماضية بعدة جوانب مرتبطة بالرقابة الداخلية بعد صدور أول تعريف للرقابة الداخلية، وتشكلت هذه الاهتمامات بصورتها الحالية كنتاج للبحث العلمي حيث أصدرت الهيئات واللجان المختصة مجموعة من المعايير والقوانين لبيان الجوانب المختلفة للرقابة الداخلية، ومن أهمها هذه المعايير والقوانين ما أورده نظمي والعزب (٢٠١٢، ١٤٢-١٤٣)، على النحو الآتي:

### أولاً: المعيار الثاني للعمل الميداني

سواء كانت مهمة مدقق الحسابات محصورة في إبداء الرأي بالقوائم المالية أو في تقييم تقرير عن نظام الرقابة الداخلية، فإن هذا المعيار يتطلب من مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية، وينص هذا المعيار على: "أنه يجب القيام بدراسة وافية وإجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به كأساس للاعتماد عليه أثناء القيام بمهمة التدقيق، وليجري على ضوءه تحديد مدى الاختبارات التي يجب أن تقتصر عليها إجراءات التدقيق الضرورية". ومن دراسة المعيار يتضح أن المدقق الخارجي مسئول عن فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، ويستطيع المدقق الخارجي نظراً لخبرته ومعرفته تقرير درجة الثقة التي ستوضع في ذلك النظام ومدى إمكانية الاعتماد عليه.

## ثانياً: قانون منع الرشاوي

تم اصدار هذا القانون لمنع الشركات الأمريكية التي تعمل خارج الولايات المتحدة من تقديم الرشاوي إلى الموظفين الرسميين في الدول التي يعملون بها، ومن أهم الأدوات التي اعتبرها هذا القانون ضرورة لتحقيق أهدافه هو جود نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى وجود نظام محاسبي سليم.

## ثالثاً: تقرير لجنة كوهين

هي لجنة تابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وكلفت بدراسة مسئولية المدقق الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية، وأهم توصيات هذه اللجنة أنها طالبت بإصدار تقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، وأن يتم الإفصاح عن نواحي الضعف ذات الأهمية النسبية العالية فيها من قبل مدقق الحسابات.

## المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وإدارة مخاطرها

مع تقدم العلوم وظهور الحاسوب، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من العلوم كانت رائدة في تبني هذا التطور، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في المنظمات. واستخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جداً وبدقة قد تكون متناهية النظير، ومكن منظمات الأعمال من

الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما مكنها من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، فلقد كان من الصعب على كثير من المنظمات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة أن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريق (القشي، ٢٠٠٣، ٣٩).

ومن هنا كانت تكنولوجيا المعلومات من أهم التغيرات والتطورات في بيئة الأعمال الحديثة، فهي تمثل الثورة التكنولوجية المعاصرة، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لهذا المصطلح، وحيث إنها تعتمد في أغلب مراحلها على الحاسب الآلي، فهي استخدام لتكنولوجيا الحاسب الآلي بشكل كبير.

وعلى الرغم من استخدام المنظمات للحاسوب، إلا أن نظام المعلومات المحاسبي بقي كما هو، أي أن السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة بالنظام المحاسبي بقيت كما هي ولكن زادت بعض الشيء وبشكل يتماشى مع متطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في الحاسوب.

### مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

يمثل مفهوم تكنولوجيا المعلومات جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين واسترجاع المعلومات بشكل إلكتروني، وتشمل تكنولوجيا المعلومات الحاسبات الآلية، ووسائل وشبكات الاتصال وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات الحديثة المتصلة بنظم المعلومات. وهي أهم نتائج التطور

التكنولوجي، حيث أدى تطور تكنولوجيا النقل والاتصالات إلى إلغاء حواجز الوقت والمسافة بين دول العالم، فقد تطورت وسائل الاتصالات الإلكترونية لنقل الصوت والصورة والبيانات، متضمنة البريد الإلكتروني والفاكس والإنترنت وشبكة الاتصال العالمية (عصيمي، ٢٠١١، ٣٠٤).

أما قاسم (٢٠٠٣، ١٨) فقد عرف تكنولوجيا المعلومات بأنها "مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم". كما تعرف تكنولوجيا المعلومات (IT) بأنها: الأجهزة والمعدات المادية Hardware والبرامج الجاهزة Software ونظم إدارة قواعد البيانات Database ونظم إدارة الشبكات والاتصالات Communication and Nets، وغيرها مما يتصل بتوفير المعلومة المفيدة. أي أن تكنولوجيا المعلومات هي تكنولوجيا تعتمد على الحاسبات الآلية، وعلى نظرية الاتصالات، وعلى بعض العلوم الأخرى ذات الصلة بالمعلومات، كما أنها تستخدم في مجالات متعددة، منها مجال المال والأعمال. وتعتبر التكنولوجيا الحديثة وخاصة تكنولوجيا المعلومات (IT) أحد المعايير المهمة لقياس درجة تقدم الدول لما لها من دور حيوي ومزايا عديدة في بيئة الأعمال الحديثة، حيث تغلغت هذه التكنولوجيا في كثير من أوجه النشاط الاقتصادي لمنشآت الأعمال، ولكن الاهتمام الأساسي للدراسات والبحوث في

مجال تكنولوجيا المعلومات (IT) يركز على إيجابيات هذه التكنولوجيا دون الوقوف كثيراً أمام

السلبيات (عصيمي، ٢٠١١، ٣٠٥).

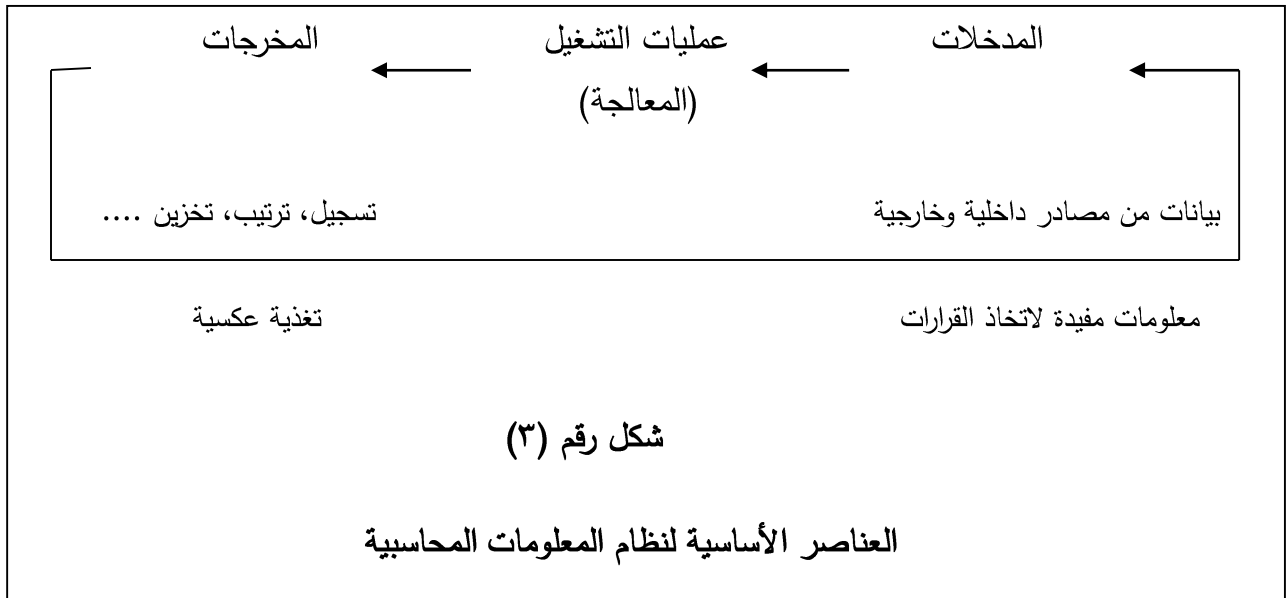
مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

عند التطرق لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، يجب إلقاء الضوء على نظم المعلومات

كمفهوم، فالنظام هو مجموعة من العناصر المتفاعلة معاً لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف. ونظام

المعلومات عموماً يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: المدخلات Input، وعمليات التشغيل (أو

المعالجة Processing)، والمخرجات Output، كما هو موضح بالشكل التالي:



\* المصدر: (عصيمي، ٢٠١١، ٢٥)

كما هو موضح في الشكل السابق، فإن أي نظام معلومات يتكون من: مدخلات، وعمليات

التشغيل (أو المعالجة)، ومخرجات، وتمثل المدخلات إلى نظام المعلومات بيانات، ويمكن أن تكون

معلومات يعاد تشغيلها على شكل تغذية عكسية، وتمثل البيانات حقائق أولية عن أحداث معينة قد لا

تعني بحد ذاتها شيئاً ما، ويتم تجميعها من مصادر متعددة سواء داخلية أو خارجية، بينما تمثل المخرجات معلومات مفيدة تساعد متخذي القرارات في اتخاذ القرارات المختلفة بشكل سليم، وهذه المعلومات تأخذ شكل تقارير نتجت بعد معالجة البيانات بطريقة معينة، ويمكن معالجة البيانات بعدد من الطرق منها: التسجيل، إعادة الترتيب (التبويب)، استخراج ملخص ومجاميع للبيانات، التخزين، الاسترجاع، والعرض، وهكذا. وتكمن أهمية نظام المعلومات في تحقيقه لأهداف معينة من خلال التفاعل السليم لعناصره (المدخلات، وعمليات التشغيل، والمخرجات)، وتزداد هذه الأهمية مع التقدم التكنولوجي الكبير، فهي مجموعة من الأنظمة الفرعية المترابطة التي تعمل معاً لجمع، وتشغيل، وتخزين، وتحويل، وتوزيع المعلومات لأغراض التخطيط، الرقابة، واتخاذ القرارات بشكل عام (عصيمي، ٢٠١١، ٢٦-٢٧).

وقد عرف الطيبي (٢٠١١، ٢٢) نظم المعلومات بأنها "مجموعة من المكونات المتداخلة والتي تعمل على جمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات بهدف المساعدة في دعم عملية اتخاذ القرارات والتحكم والسيطرة على المنظمة، بالإضافة إلى دعم عمليات التنسيق والتنظيم والتخطيط ومساعدة المديرين والموظفين في عمليات تحليل المشكلات ورؤية المواضيع المعقدة وبناء منتجات جديدة".

وعلى الرغم من أن الكثيرين يربطون بين مصطلح نظم المعلومات والحاسبات الإلكترونية، لكن في الواقع نظم المعلومات لا تعني بالضرورة وجود حاسب آلي.

وما سبق ذكره يوضح كيفية استناد نظم المعلومات المحاسبية على علم الحاسوب، ليشكل ما يعرف بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، فقبل حوسبة نظم المعلومات المحاسبية كانت الكثير من

العمليات منعزلة عن بقية نظم المعلومات واستخدامها كتعزيز عملي لتلك الأنظمة، واليوم أصبحت نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أكثر قوة، وضمانة، ومرونة، واقتصاد من خلال البرمجيات والأجهزة، حيث تمكن من الإيفاء بكل الاحتياجات المحاسبية والعملية، أي أن نظم المعلومات المحاسبية بعد أن تمت حوسبتها أصبحت أكثر احكاماً وارتباطاً وتكاملاً مع بقية أنظمة المعلومات في منظمات الأعمال (الجزراوي والجنابي، ٢٠٠٩، ٣٣).

#### دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم المعلومات:

أوضح عصيمي (٢٠١١، ٣٩-٤٢) بأن هناك أثر كبير لتكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات عامةً، وعلى نظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص، وذلك من خلال تأثيرها على فروعها الرئيسية، على النحو الآتي:

- نظام معلومات المحاسبة المالية: ساهمت تكنولوجيا المعلومات في إعداد التقارير والقوائم المالية بشكل آلي باستخدام الكمبيوتر في التوقيت المناسب، وتتميز بدقة عالية جداً، كما ساهمت في إعداد هذه التقارير عن سنوات قادمة للأغراض الإدارية.

- نظام المعلومات المحاسبة الإدارية: هناك تأثير لتكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية الإدارية يتضح من خلال تأثيرها على فروعها، كما يلي:

○ نظام محاسبة التكاليف: تؤدي تكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً لمحاسبي التكاليف في

○ مساعدتهم على تتبع التكاليف وتحميلها على الأنشطة بشكل أفضل والرقابة عليها، ومن أوضح الأمثلة عليها ما يسمى بالتكلفة على أساس النشاط Activity- Based Costing (ABC)، وعلى الرغم من أن هذا المدخل بحاجة إلى استخدام المزيد من العمليات الحسابية، لكن التطور الهائل في تكنولوجيا الحسابات تغلب على ذلك، وسهل من استخدام مسببات التكلفة، ومكن من إجراء تلك العمليات الحسابية بسهولة وسرعة، مما ساعد في تحديد تكلفة أي نشاط بدقة أكثر.

○ نظام محاسبة المسؤولية: يعد نظام محاسبة المسؤولية جزءاً من نظام تقييم الأداء الكلي للمنشأة، وقياس الأداء من الجوانب التي تأثرت بتكنولوجيا المعلومات، وبما أن المقاييس التقليدية هي مقاييس قاصرة من وجهة نظر العديد من المستخدمين، وبما أن الاعتماد عليها قد يؤدي إلى قرارات غير رشيدة، لذا بدأ مستخدمو المعلومات في الاعتماد على مقاييس أداء جديدة مستحدثة تشمل: الجودة، والابتكارات، والفعالية، والمدخل الذي يمثل من تقييم هذه الأشياء مجتمعة هو المدخل المتوازن لتقييم الأداء، والذي يمكن استخدامه فقط باستخدام تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية.

○ نظام الموازنات التخطيطية: ساهمت تكنولوجيا المعلومات في إعداد الموازنات التخطيطية بشكل آلي باستخدام الكمبيوتر، كما ساهمت في إعداد التقارير في الوقت



○ المناسب، وتوضيح الفروق (الاختلافات) بين الأداء الفعلي والمخطط، وهذا بدوره سهل على المديرين اتخاذ القرار السليم، كما ساعدت تكنولوجيا المعلومات المحاسبين والمديرين على إعداد الموازنات في ظل افتراضات مختلفة ومتنوعة، وتقييم أثرها على أداء الشركة عند تغير تلك الافتراضات.

○ التحليل المالي: لعبت تكنولوجيا المعلومات دوراً رئيساً في تمكين المحاسبين والمديرين من إجراء التحليل المالي باستخدام الحاسب الآلي، عبر الاستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية المتقدمة، والتي كان يصعب استخدامها بدون الحاسب الآلي.

○ دراسة النظم: أصبح المحاسب الإداري يواجه عبئاً في دراسة النظم وذلك نظراً للتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، حيث أن المعرفة المحاسبية تحتاج إلى معرفة تكنولوجية، واقتصادية، وإدارية، وغير ذلك، كما تحتاج إلى خبرات في مجال الحاسب الآلي، لهذا السبب، اتجهت معظم مكاتب المحاسبة التي تقدم هذا النوع من الخدمات إلى الاستعانة بفريق ذي خبرات متعددة للقيام بدراسة النظم، يضم خبراء متخصصين في الأسواق، ومديري إنتاج، ومهندسين، ومتخصصين في علم النفس الصناعي، وخبراء كمبيوتر، وتكنولوجيا معلومات.

## تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات وأنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة:

أصبحت منظمات الأعمال تسعى إلى تخفيض المخاطر من خلال الضوابط الرقابية، حيث أن المبادئ الجيدة للإدارة تشجع على تقديم تقدير سنوي للمخاطر في المنظمات، إلا أنه لا يمكن استبعاد هذه المخاطر بشكل كامل، ولكن مع وجود عملية تقييم فاعلة للمخاطر وضوابط رقابية ذات محتوى اقتصادي بخصوص المخاطر، فإن الإدارة تستطيع أن تحقق مدى مقبول للتعرض للخسارة.

وبما أن تقييم المخاطر مسألة مكملة من مسؤوليات الإدارة كما أنه مسئولية مستمرة لها، أصبح لزاماً أن ينظر إلى عملية تقييم المخاطر من منظور علاقتها بالنسبة للتغير والفرص والأهداف والضوابط الرقابية، وهو التقييم الذي يختبر التهديدات وليس فقط للأداء المالي والرقابة، ولكن أيضاً بالنسبة لاستراتيجيات المنظمة وأهدافها. وقد لخص دهمش وأبو زر (٢٠٠٥، ٥) تمييز المخاطر بما يلي:

- المخاطر الاستراتيجية: المخاطر التي تتعلق بعمل الأشياء الخطأ.
- المخاطر التشغيلية: المخاطر التي تتعلق بعمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الخطأ.
- المخاطر المالية: المخاطر التي تتعلق بفقدان الموارد المالية أو حدوث التزامات غير مقبولة.
- مخاطر المعلومات: المخاطر التي تتعلق بالمعلومات غير الصحيحة أو غير الملائمة، ونظم ليست ذات مصداقية وتقارير غير صحيحة أو تقارير مضللة.

ولكي يتسنى الحد من المخاطر في المنظمات بالقدر الأكبر وتقليل حدوثها فقد ذكر دهمش وأبو

زر (٢٠٠٥، ٥-٦) أنه على المدققين والضوابط الرقابية المساعدة في الأمور التالية:

- تحديد وتشخيص المخاطر الرئيسية للأعمال: هناك صعوبة في إنشاء نموذج لمخاطر الأعمال

ينظم ويعطي الأولوية، كما يقدم لغة مشتركة للتفكير حول المخاطر، ويقدم أيضاً هيكلاً لجعل

إدارة المخاطر عملية مستمرة.

- تقييم أثر واحتمالية المخاطر: يتمثل البعدان الخاصان بالمخاطر بأثرهما المحتمل على تحقيق

الأهداف واحتمالية حدوثها، وقياسها على الأقل على أساس الخبرة الذاتية.

- التصرف على أساس تقييم مخاطر الأعمال: ويتم ذلك عبر تجميع استراتيجيات الاستجابة في

ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

○ تجنب المخاطر (تأثير أعلى، احتمالية أعلى).

○ تخفيف المخاطر من خلال الأنشطة الرقابية والتأمين.

○ قبول المخاطر (تأثير أدنى، احتمالية أدنى).

- المراقبة ومقياس الأداء: وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا من أجل المساعدة

- في تسهيل عملية مخاطر التوثيق والضوابط الرقابية، والالتزام بالضوابط الرقابية الذاتية،

وإنتاج تقارير الإدارة. من جهة أخرى أورد عصيمي (٢٠١١، ٣١١-٣١٦) المخاطر المرتبطة

بموضوع تكنولوجيا المعلومات على النحو الآتي: أولاً: المخاطر الناتجة عن الغش والتلاعب

### والاستخدام غير المصرح به للنظم الإلكترونية:

- قيام أفراد بالتسلل للنظم الإلكترونية عبر شبكات التجسس المختلفة، ما يتيح لهم إمكانية التلاعب في هذه النظم وتحقيق الضرر بها.

- قيام أفراد بالتجسس على خطوط الاتصالات الخاصة بنقل البيانات، ما يتيح لهم إمكانية التعرف على بعض الأسرار، وهذا بدوره قد يلحق الضرر بالآخرين.

- استخدام النظم الإلكترونية للدخول على مواقع معينة لتحقيق أغراض غير مشروعة، كالدخول على المواقع الإباحية.

- انتحال شخصية مستخدم حقيقي للنظام بهدف الحصول على ملفات ومستندات حساسة، واستخدامها لتحقيق مكاسب شخصية.

- استخدام كلمة سر واحدة لكل موظفي النظام.

- ضعف في نظام الرقابة الداخلية، وعدم قيام المنظمة بإتلاف مخلفاتها من المواد كالأوراق المدون عليها كلمات السر، أو مخرجات الكمبيوتر التي تتضمن معلومات مفيدة، أو الأقرص الصلبة

- المهملة بعد استبدالها.

ثانياً: مخاطر إمكانية تعرض ملفات البيانات ذاتها للتلف، وذلك من خلال:

- حدوث عطل مفاجئ في جهاز الحاسب أثناء التعامل مع الملف.
- فيروسات الحاسب وحصان طروادة والدودة الإلكترونية والسلامي والقنابل المنطقية، ذلك أن تسرب فيروس من فيروسات الحاسب سيكون له تأثير ضار بمحتويات ملف البيانات أو على قدرة الحاسب على الوصول إلى هذه البيانات عند الحاجة إليها.

ثالثاً: مخاطر إمكانية تلف أو تقادم أجهزة الحاسب ذاتها أو أحد مكوناته:

- سوء استعمال الأجهزة وإهمالها.
- نقص في كفاءة الأفراد المستخدمين للأجهزة والبرامج، وكذلك نقص في البرامج والأجهزة الإلكترونية نفسها.
- تذبذب أو انقطاع التيار الكهربائي اللازم لتشغيل الأجهزة الإلكترونية ما قد يحدث أضراراً بها.
- الكوارث الطبيعية كالحريق عن طريق تماس كهربائي أو غير ذلك، والفيضانات، والكوارث غير الطبيعية كالحريق المتعمد.

رابعاً: المخاطر المحتمل أن يتعرض لها النظام الإلكتروني ككل نتيجة التعامل مع شبكة الإنترنت:

- وجود ثغرة أمنية في نظام التشغيل Windows: يمكن لأي شخص على دراية أن يستغل هذه الثغرة ليغير كلمات السر للمستخدمين أو يضيف عناوين جديدة، أو أن يغير أحقية الدخول إلى المناطق المختلفة في الشبكة.
- وجود فجوة أمنية في المتصفح Internet Explorer: يمكن التسلسل من هذه الفجوة إلى بعض المناطق المحظورة على موقع الشركة على شبكة الإنترنت، إذا كان ذا مستوى منخفض من الأمن، وتحقيق بعض الأغراض الشخصية.
- وجود اختراقات في البريد الإلكتروني على الويب: حيث يمكن أن تستغل هذه الفجوات من قبل بعض ضعاف النفوس في توجيه رسائل إلكترونية يمكن بواسطتها تحقيق أغراض شخصية.

#### خامساً: مخاطر عامة

- تستنزف التكنولوجيا الجديدة الموارد المتاحة لمنظمات الأعمال بسبب التطور والتغير المستمر في التقنيات الحديثة والحاجة للحصول عليها، إما لمواكبة التطور وخدمة أغراض العمل، أو لمجرد التباهي بها.
- تؤثر التكنولوجيا الجديدة بشكل سلبي على القوى العاملة من خلال احلال التكنولوجيا مكان العديد من الوظائف البشرية، ما يؤدي إلى ازدياد حالة البطالة في بيئة الأعمال.

- قد تؤدي التكنولوجيا الجديدة إلى وفرة زائدة عن الحاجة في المعلومات، الأمر الذي قد يؤدي إلى تردد في اتخاذ القرارات.
- التكنولوجيا الجديدة قد تؤدي إلى إلغاء، أو تقليل الاعتماد على العقل البشري والاعتماد على التكنولوجيا الجديدة بشكل كبير.

### المخاطر والضوابط الرقابية في ظل البيئة الالكترونية:

نتيجة للبيئة الالكترونية السائدة في منظمات الأعمال الآن، أصبح تحديد المخاطر التي تسبب ضعفاً واختلالاً بالنشاطات الأساسية للشركة من الأمور المهمة، عبر تحديد الخسارة النقدية الناتجة عنها مثل مخاطر التعديلات غير المصرح بها على بيانات الشركة ومخاطر الأصول: (Jacobson, ٢٠٠٢، ٢)

- تحديد إمكانية حدوث الخسارة (الخسارة الملائمة للخطر)، متضمنة المخاطر الخاصة بالوظائف وتلك المتعلقة بالأصول، ويفضل التعبير عنها بصيغة نقدية.
- تحديد المبلغ النقدي للخسارة (وهذا متعلق بالنقطة الثانية).
- تحديد الخسارة الناتجة عن احتمالية تكرار الحدث ويعبر عنه سنوياً.
- تحديد إمكانية التعامل مع القضايا الرئيسية للخطورة كظروف عدم التأكد، وكيفية تحديد تلك الظروف، وما يجب عمله إذا تمت.
- تحديد جدوى التكلفة إما باستخدام معدل العائد على الاستثمار أو باستخدام التكلفة والعائد.

## أهداف الرقابة وتدقيق النظم المعلوماتية وفقاً لنموذج COBIT:

يتم تصميم السياسات، والاجراءات، والممارسات، والهيكل التنظيمية بهدف تزويد درجة معقولة من التأكيد بأن أهداف المنظمات سوف تتحقق، وأن الأهداف غير المرغوب فيها سوف يتم منعها أو اكتشافها ومن ثم تصحيحها، وهذا وفقاً لما أكدته وثيقة (COBIT) في تعريفها للرقابة والمستمد من الوثيقة (The Committee of Sponsoring Organizations COSO).

وقد أورد نموذج (COBIT) تصنيفاً لمصادر تكنولوجيا المعلومات تتمثل بكل من: البيانات، وتطبيق النظم، والتكنولوجيا، والإمكانات التسهيلية، والأشخاص. وقد عرفت البيانات في مفهومها الواسع بأنها لا تحتوي فقط على الأعداد والمراجع والتواريخ ولكن أيضاً على الأشياء مثل الرسوم البيانية والصوت.

وتحتاج البيانات أن تتطابق مع معايير معينة وردت في نموذج (COBIT) على أنها متطلبات المنظمة من البيانات، وهي الجودة ومسئولية الائتمان والأمان، وذلك سعياً لتحقيق أهداف المنظمة، ومن هذه المتطلبات الواسعة استخرج التقرير سبع مجموعات متداخلة للمعايير لغرض تقييم مدى درجة تلبية مصادر تكنولوجيا المعلومات لمتطلبات المنظمة من المعلومات. وتتلخص هذه المعايير بالفاعلية، والكفاءة، والسرية، والكمال، والوجود، والالتزام والتطابق، وموثوقية المعلومات.



وقد عرفت وثيقة (COBIT) كل من أهداف الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات، وذلك ضمن أربعة مجالات للعمليات، و ٣٢ بيان رقابي عالي المستوى لهذه العمليات، و ٢٧١ هدف رقابي ذكر في هذه العمليات الاثنتين والثلاثين، وإرشادات تدقيق ربطت مع الاهداف الرقابية لتشكل مجتمعة نموذج COBIT (٢٦، ٢٠٠٧، ITGI).

ويتناول نموذج COBIT مسألة الرقابة من ثلاث زوايا وأبعاد تتعلق بكل من أهداف العمل، وموارد تكنولوجيا المعلومات، وعمليات تكنولوجيا المعلومات، على النحو الآتي: (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩، ٢٨٠)

١. أهداف العمل: لتحقيق أهداف العمل، ينبغي أن تخضع المعلومات للمعايير المسماة متطلبات العمل الخاصة بالمعلومات، وتنقسم المعايير إلى سبع فئات مفصلة في أهداف: فعالية (ملائمة، موثوقة، وفي وقتها)، وكفاءة، وسرية، ونزاهة، ومتانة، والتزام بالمتطلبات القانونية والموثوقية.
٢. موارد تكنولوجيا المعلومات: وتشمل الأفراد، ونظم التطبيق، والتكنولوجيا، والمرافق، والبيانات.
٣. عمليات تكنولوجيا المعلومات: وتنقسم إلى أربعة مجالات: التخطيط والتنظيم، والاستحواد والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة والتقييم.

حيث أن لنموذج COBIT تأثير كبير على نظم المعلومات، فهو يساعد المديرين على تعلم

كيفية موازنة المخاطرة والرقابة في بيئة النظام المعلوماتي، حيث يوفر للمستخدمين الثقة بأن رقابة تكنولوجيا المعلومات والحماية سواء كانت من مصدر داخلي أو خارجي هي كافية، كما أنه يرشد المدققين أثناء توثيق وتعزيز آرائهم، وأثناء تقديمهم المشورة للإدارة حول الرقابة الداخلية.

ويشير نموذج COBIT إلى وجود خمسة مجالات يتم التركيز عليها فيما يتعلق بتقنية

المعلومات، وهي: (٦، ٢٠٠٧، ITGI)

١. التوافق الاستراتيجي Strategic Alignment: ويركز على ضمان الربط بين المنظمة وخط

تقنية المعلومات، وتحقيق وإدامة والتحقق من القيمة المقترحة، والمواءمة بين عمليات تقنية المعلومات والعمليات التشغيلية للمنظمة.

٢. الوصول إلى القيمة Value Delivery: وتتمثل في تنفيذ القيمة المقترحة في كافة أجزاء دورة

الايصال، لضمان وصول تقنية المعلومات للمنافع المنشودة من خلال الاستراتيجية، مع التركيز على الاستفادة المثلى من التكاليف وتثبيت القيمة الأساسية لتقنية المعلومات.

٣. إدارة الموارد Resources Management: وتتمثل في الاستثمار الأمثل والإدارة السليمة

للموارد المهمة لتقنية المعلومات المتمثلة في التطبيقات، والمعلومات، والبنية التحتية، والعنصر

البشري.

إدارة المخاطر Risk Management: وتتطلب التوعية بالمخاطر من قبل الإداريين البارزين في الشركة، والفهم الواضح للمخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة، وفهم متطلبات الامتثال والشفافية للمخاطر المهمة في المنظمة وتضمينها لمسئوليات إدارة المخاطر في المنظمة.

٤. قياس الأداء Performance Measurement: وتتضمن متابعة تنفيذ الاستراتيجية، واستكمال المشروع، واستخدام الموارد، وأداء العمليات، وتقديم الخدمات.

أما تقرير (COSO) فقد تناول تعريفاً للرقابة الداخلية بأنها "عملية تتأثر من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة، والادارة، وغيرهم من المستخدمين، مصممة لتزويد تأكيد معقول بالنسبة لتحقيق أهداف في المجالات التالية:

١. كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.

٢. موثوقية الابلاغ المالي.

٣. الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة".

واحتوى التقرير أيضاً على ارشاد للتقرير العام عن الرقابة الداخلية، حيث قدم المواد التي يمكن أن تستفيد منها الادارة والمدققين وغيرهم في تقييم نظام الرقابة الداخلية. وقد تمثل الهدفان الرئيسان للتقرير بالآتي: (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٥، ١٤)

١. وضع تعريف عام للرقابة الداخلية يخدم العديد من الأطراف.

٢. تقديم معيار يمكن من خلاله قيام المنظمات بتقييم نظمها الرقابية، وتحديد الكيفية التي يمكن بها

تحسين هذه النظم.

ولجنة رعاية الشركات (COSO) هي مجموعة قطاع خاص، مؤلفة من جمعية المحاسبين

الأمريكيين، (AICPA)، ومعهد المدققين الداخليين، ومعهد المحاسبين الإداريين، ومعهد المديرين

الماليين، وقد أصدرت COSO في عام ١٩٩٢ نموذج الرقابة الداخلية المتكاملة، الذي يقدم الإرشاد

لتقييم وتعزيز لنظم الرقابة الداخلية، حيث يعتبر هذا النموذج مرجعاً مقبولاً بشكل واسع حول الرقابة

الداخلية، حيث قامت منظمات الأعمال بالاعتماد عليه عند تصميم السياسات، والقوانين، واللوائح

المستخدمة في ضبط أنشطة العمل.

وبعد تسع سنوات على إصدار COSO للنموذج الرقابي، بدأت COSO في تفصي إمكانية

تحديد وتقييم وإدارة المخاطر بصورة فعالة، بحيث تتمكن المنظمات من تحسين إدارة المخاطر، وتم

نتيجة لذلك التوصل إلى مفهوم إدارة مخاطر المشروع Enterprise Risk Management

(ERM). حيث تم التوسع في عناصر النموذج المتكامل للرقابة الداخلية، وتم تقديم الموضوع بشكل

أعم وأشمل، وهو إدارة مخاطر المشروع (المنظمة) ككل وليس فقط مخاطر الرقابة الداخلية. والهدف

من ذلك هو تحقيق جميع أهداف النموذج الرقابي بالإضافة إلى مساعدة الشركة على تحقيق الأهداف

التالية: (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩، ٢٨٢)

تقديم ثقة معقولة بالقدرة على تحقيق أهداف وغايات الشركة، وتقليل المشكلات والمفاجآت.

- تحقيق الشركة لأهدافها المالية والأدائية.

- تقييم المخاطر بشكل مستمر، وتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها، والموارد التي يجب

توزيعها للتغلب على المخاطر أو التقليل منها.

- تحاشي الدعاية المضادة، وتجنب الأذى لسمعة المنظمة.

وقد قدم نموذج ERM تعريفاً لإدارة مخاطر المشروع بأنها "العملية التي تتأثر بمجلس الإدارة،

والإدارة، وموظفي الشركة الآخرين، والتي تطبق بشكل استراتيجي عبر المشروع، والتي صممت كي

تكشف عن الأحداث التي يمكن أن تؤثر في الشركة، وأن تدير هذه المخاطر في حدودها الدنيا، وذلك

لتوفير ثقة كافية فيما يتعلق بتحقيق الشركة لأهدافها" (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩، ٢٨٣).

جدول (١)  
عناصر إطار رقابة COSO الداخلية

العنصر	الوصف
البيئة الرقابية	جوهر أي عمل هو أفرادهم - مواصفاتهم الفردية، بما فيها من الاستقامة، القيم الأخلاقية، والكفاءة - والبيئة التي يعملون فيها، إنهم المحرك الذي يدفع الشركة والقاعدة التي يقف عليها كل شيء.
الأنشطة الرقابية	ينبغي وضع السياسات الرقابية والإجراءات وتطبيقها للمساعدة في ضمان أن الأفعال التي حددتها الإدارة كضرورة لمعالجة المخاطر، قد نفذت بصورة فعالة.
تقييم المخاطر	ينبغي أن تعي الشركة وتتعامل مع المخاطر التي تواجهها، ينبغي عليها أن تضع الأهداف كي تعمل الشركة في نسق واحد، كما يتوجب عليها إرساء الآليات الخاصة بتحديد، تحليل، وإدارة ما يتصل بالمخاطر.
المعلومات والاتصال	يحيط بأنشطة الرقابة نظم الاتصال والمعلومات التي تمكن الشركة من النقاط ومبادلة المعلومات التي تلزم لإجراء، إدارة، وضبط عملياتها.
المراقبة	ينبغي مراقبة العملية بأكملها، وإدخال التعديلات حسب اللزوم، بحيث يتمكن النظام من الاستجابة ديناميكياً، وأن يتغير حسبما تمليه الظروف.

المصدر: (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩، ٢٨٣)

وعند مقارنة نموذج ERM بنموذج الرقابة الداخلية، يتضح أنه قد تم اعتماد نموذج الرقابة الداخلية بصورة واسعة كوسيلة رئيسة في تقييم الرقابة الداخلية، وذلك وفقاً لما هو مطلوب قبل قانون Sarbanes- Oxley، إلا أن مجال هذا الاهتمام يعد ضيقاً للغاية، ذلك أن اختبار الرقابة دون اختبار أهداف ومخاطر عمليات الشركة أولاً لن يضيف كثيراً عند تقييم النتائج، ويجعل من الصعب معرفة أي النظم الرقابية هي الأكثر أهمية، وفيما إذا كانت تعالج المخاطر بشكل كاف أم لا، وفيما إذا كانت أي

من نظم الرقابة المهمة مفقودة. من جهة أخرى فإن التركيز على الرقابة أولاً ينطوي على انحياز طبيعي أيضاً نحو المشكلات والاهتمامات الماضية، حيث غالباً ما يحتوي نظام الرقابة الداخلية المعد من عهد طويل على طبقات عديدة من الرقابة للحماية من موضوعات لم تعد خطيرة أو تشكل أهمية. وإدراكاً من COSO لذلك، عملت على تطوير نموذج ERM أكثر شمولية، يعتمد في أسلوبه أساس المخاطر بدلاً من أساس الرقابة، وذلك للمنظمة المتوجهة نحو المستقبل، والخاضعة لتغيير مستمر، يشمل ERM، ولا يستبدل، نموذج COSO للرقابة الداخلية، وهو أكثر شمولية من سابقه.

ويحتوي ERM على ثلاثة عناصر إضافية، هي: وضع الأهداف، وتحديد الأحداث الإيجابية والسلبية التي قد تؤثر على قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها، وإعداد استجابة للمخاطرة المقدر، نتيجة لذلك، أصبحت الرقابة مرنة وملائمة لأنها متصلة بأهداف الشركة الحالية، كما أن نموذج ERM يدرك بأن المخاطر -إضافة إلى كونها مراقبة- فمن الممكن قبولها، أو تجنبها، أو تنويعها، أو تقاسمها، أو تحويلها (ستينبارت ورومني، ٢٠٠٩، ٢٨٦).

### الرقابة والتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات:

أدت النهضة التكنولوجية الحديثة التي أحاطت بمنظمات الأعمال في العقدين الأخيرين إلى حدوث تطورات هائلة ومهمة في عالم تكنولوجيا المعلومات، ونتج عن هذه النهضة التقنية سهولة في تخزين المعلومات والتعامل معها، حتى أصبحت قواعد البيانات والمكتبات الالكترونية مليئة بكم هائل

من المعلومات والبيانات من خلال أجهزة الاتصال المتطورة، الأمر الذي سهل عملية تبادل المعلومات وتوفرها في أي جزء من أجزاء العالم. وهنا اتجه علم المحاسبة للاستفادة من هذا التطور التكنولوجي وتسخيرها لخدمة علم المحاسبة بشكل عام، والتدقيق على وجه الخصوص، فأصبح تطبيق وإدارة تكنولوجيا المعلومات في التدقيق يتمثل بما يلي: (دهمش وأبو زر، ٢٠٠٥، ٨-٩)

١. تطبيق استخدام تكنولوجيا المعلومات عبر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في العمليات المحاسبية.  
٢. تحديد متطلبات تكنولوجيا المعلومات وحلولها، من خلال تحديد المتطلبات الضرورية لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.

٣. تطبيق الاستخدام الفعلي لتكنولوجيا المعلومات من خلال:

- تزويد التدريب الفاعل.

- تزويد الدعم الفاعل.

- رسم الخطط لتخفيض مقاومة الابتكار.

٤. تحديد نجاح استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال:

- الإجراءات التصحيحية.

- معايير القياس.



٥. إدارة استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال:

- نتائج صحيحة.
- رقابة المنافذ للمعلومات.
- الاستقلالية والأمان.
- الكفاءة.
- التعاون بين موظفي نظم المعلومات.

٦. التخطيط من اجل استخدام تكنولوجيا المعلومات للقيام بعملية التدقيق.

إدارة المخاطر في ظل الأنظمة الالكترونية:

أصبح من الضرورة للمدققين إدراك مفاهيم الرقابة الداخلية الرئيسة ورقابة المخاطر سعياً إلى تخفيض قرائن التدقيق المخططة عبر تقييم ضوابط الرقابة الداخلية بشكل فاعل، والبيانات المرتبطة بالمخاطر كما أوردها (Ratcliffe & Munter, ٢٠٠٢) تتمثل في:

- تصميم غير فاعل، تصميم برمجيات لا يلبي احتياجات المنظمة.
- تكرار للبيانات، وجود تكرار للبيانات يؤدي إلى هدر في الوقت، وصعوبة في الوصول إلى البيانات المطلوبة.
- تصميم غير كفاء، واجهة تصميم للبرمجيات غير وافية باحتياجات ومتطلبات العمل وغير

- سهلة في التعامل معها.
- بيانات غير متسقة، عدم اتساق البيانات بين بعضها البعض ما يؤدي إلى نقص في كفاءة الأداء المطلوبة.
- نقص الوضوح أو التعريفات، وهذا بدوره يؤدي إلى وجود خلل أو نقص في المخرجات.
- نقص سلامة البيانات وصحتها، حيث أن نقص صحة البيانات يؤدي إلى انعدام الهدف الأساسي الذي تم إعداد البرمجيات من أجله وهو تزويد متخذي القرارات ببيانات صحيحة وسليمة.

## المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

دراسة العتيبي (٢٠١٤) تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبيت".

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس كوبيت، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٤) أفراد من الذين يستخدمون تكنولوجيا المعلومات في أدائهم لأعمالهم. أظهرت نتائج الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف تتوافر فيها أبعاد حاكمية تلك التكنولوجيا وفقاً لمقياس كوبيت، والمتمثلة في: تخطيط الاتجاه الاستراتيجي، وتنظيم الموارد البشرية، وحياسة البنية التحتية للمعلومات، وتطبيق القرارات الإدارية، وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء بشكل أفضل، وتوفير مستوى محدد من الرقابة وتأسيس عملية تقييم مستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة تصديق وإجازة خدمات نظم المعلومات مع ضمان أمنها والرقابة الداخلية عليها، وتقييم فاعليتها بشكل مستقل من الخارج. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في مقارنة نتائج الدراسة.

دراسة الجوهر وحمودي (٢٠١٢) "إجراءات حوكمة تقنية المعلومات: أنموذج مقترح في ضوء أهداف نموذج COBIT".

هدفت الدراسة إلى التعريف بنموذج COBIT ودوره في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام التكنولوجيا في المنظمات، كما هدفت لوضع أنموذج لإجراءات الرقابة الداخلية في ضوء هذا النموذج. واعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع. وأوضحت نتائج الدراسة أن نموذج COBIT يوفر التوجيه الصحيح بشأن أفضل الممارسات للتحكم في تقنية المعلومات، كما أوضحت النتائج أن نموذج COBIT متكامل مع نموذج لجنة COSO في توفير أنشطة رقابة داخلية تقلل من مخاطر استخدام تقنية المعلومات بشكل عام وأنظمة المعلومات المحاسبية بشكل خاص. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة استعانة مدقق الحسابات الداخلي والخارجي على حد سواء بنموذج COBIT لإدارة المخاطر في تصميم قوائم الاستقصاء أو اية وسيلة أخرى لفحص أنشطة الرقابة الداخلية في ظل الاستخدامات التقنية. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تحديد أبعاد متغيرات الدراسة.

دراسة علي (٢٠١٢) "أثر التقنية الحديثة على الرقابة الداخلية في المصارف السودانية: دراسة حالة: بنك فيصل الإسلامي".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التقنية الحديثة على الرقابة الداخلية في المصارف السودانية، وآليات تفعيل دور أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي، حيث تم تطبيق الدراسة على بنك فيصل الإسلامي كحالة دراسية. وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام التقنية الحديثة يرفع من كفاءة الرقابة الداخلية في

متابعة سير الأعمال أولاً بأول مما يقلل احتمال حدوث الأخطاء، كما أظهرت النتائج أن استخدام التكنولوجيا والتقنية يرفع من كفاءة أداء المحاسبين والمدققين في العمليات المحاسبية مما يسهل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة فصل إدارة الرقابة والتدقيق الداخلي عن الإدارة التنفيذية في المصارف السودانية للتقليل من مخاطر سوء إدارة الموارد والحد من عمليات الاختلاس والتزوير، وضرورة وجود إدارة رقابية فاعلة ذات كفاءة مهنية وعلمية مع وسائل رقابية أكثر تطوراً لإعطاء نتائج رقابية ذات جودة ومصداقية. وقد افادت الدراسة الحالية منها في التعرف على العوامل المؤثرة على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك.

دراسة العازمي (٢٠١٢) "دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية بحسب النموذج الأمريكي (COSO) وأثرها على تحقيق أهداف الشركات الصناعية الكويتية، حيث تكونت عينة الدراسة من (١١١) فرداً. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين تطبيق معايير الرقابة الداخلية المتمثلة في: (فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية، وتكامل مكونات أو أجزاء الرقابة الداخلية، وفاعلية كل جزء من أجزاء هيكل الرقابة الداخلية، وكفاءة إدارة التدقيق الداخلي، ومدى استخدام تكنولوجيا

المعلومات والاستفادة منها) في تحقيق الأهداف الخاصة بالتقارير المالية وأهداف الالتزام والأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية. وأوصت الدراسة بضرورة فهم وإدراك الإدارة للهدف من هيكل الرقابة الداخلية. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في مقارنة نتائج الدراسة.

دراسة شاهين وصباح (٢٠١١) "أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات وذلك لعينة من المصارف الممثلة للمجتمع وعددها ١٢ مصرفاً عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٨ وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel Data. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي. وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها تحقيقاً للأمان المصرفي. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في الاطلاع على تجارب إدارة المخاطر في القطاعات المصرفية.

دراسة بوطورة (٢٠٠٧) "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك: دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، عبر تحديد معايير الفعالية لهذا النظام المتمثلة في الأهداف التشغيلية التي يجب تحقيقها، وصدق المركز المالي المصرح به في التقارير المالية، ومدى التطابق مع القانون والأنظمة السارية المفعول ومدى احترامها، حيث قامت الباحثة بتطبيق دراستها على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر، وهو بنك متخصص في التنمية الزراعية. وأوضحت نتائج الدراسة أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوخاة من هذا النظام، لأن فشله يرجع إلى وجود قصور في إجراءاته الرقابية لذا ينبغي على المؤسسات التي ترغب في بناء نظام فعال للرقابة الداخلية، أن تجري تحليلاً للتكاليف والمنافع لأنه مكلف للغاية، كما أوضحت النتائج إن الشق المحاسبي من الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية يعمل على توليد المعلومات التفصيلية التي تفي بالإحتياج الداخلي للإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين، وتتوقف فعالية هذه القرارات على سلامة المعالجة في مختلف الأنظمة المعلوماتية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة تكيف القطاع المصرفي مع التطورات الحاصلة في نظم المعلومات، لأن ذلك يساعدها على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية، والوصول إلى تحقيق غاياتها من وراء تصميم هذا النظام. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري للدراسة.

دراسة البلتاجي (٢٠٠٥) "نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر الخطر في المصارف الإسلامية، وتصميم نموذج لقياس المخاطر في المصارف الإسلامية كأداة من أدوات المحاسبة الإدارية للرقابة والمتابعة، وتكونت عينة الدراسة من (٣٥) فرداً من المديرين والمتخصصين في العمل المصرف الإسلامي وخاصة في مجال المخاطر والائتمان في كافة البنوك السعودية، إضافة إلى (٦) بنوك إسلامية خارج السعودية (بيت التمويل الكويتي، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، والبنك الوطني المصري، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك الشامل البحرين). وأظهرت نتائج الدراسة وجود رقابة على العمليات المصرفية الإسلامية من خلال قوانين خاصة بها، كما اظهرت النتائج أن وجود نظام وإدارة للرقابة على المخاطر يساهم في الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها أن تأخذ المصارف الإسلامية بإطار لقياس المخاطر. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في تعريف بعض مصطلحات الدراسة.

دراسة أحمد (٢٠٠٣) "الأساليب الفنية الأكثر فعالية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي في اكتشاف الخطأ والغش في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الأنظمة التي تستخدمها المنشآت في معالجة البيانات إلكترونياً، وتحديد أنواع الخطأ والغش الممكن أن ترتكب في أنظمة المعالجة الإلكترونية للبيانات، والتعرف على



مداخل (طرق) التدقيق المستخدمة في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات (حول الحاسب، خلال الحاسب، باستخدام الحاسب)، وتحديد الأساليب الفنية الأكثر فعالية في اكتشاف الخطأ والغش المستخدمة في كل مدخل من مداخل التدقيق، وتكونت عينة الدراسة من (١٣٨) مدققاً من بين المدققين العاملين في الأردن ممن يحملون فئة (أ). وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأساليب الفنية المستخدمة في عملية التدقيق وبين ما يتم اكتشافه من أخطاء غير متعمدة وتحريفات متعمده (الغش)، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن مدخل التدقيق من خلال الحاسب هو أهم مداخل التدقيق في اكتشاف الأخطاء في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات، وأكثر الأساليب الفنية فعالية في اكتشاف الأخطاء في ظل هذا المدخل هي أسلوب البيانات الاختبارية وأسلوب المحاكاة المتوازية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمدخل التدقيق باستخدام الحاسب كونه أهم مداخل التدقيق في اكتشاف الغش في ظل البيئة الإلكترونية لمعالجة البيانات. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري للدراسة.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Purnanandam, 2007) **“Financial Distress and Corporate, Risk Management: Theory and Evidence”**

هدفت الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر

على درجة الأمان المصرفي، وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣) لنحو أكثر من ٨٠٠٠ بنك من مختلف أنحاء العالم لأكثر من ٢٥ مشاهدة ربع سنوية، وقد استخدمت الدراسة نموذج تحليل الـ Panel Data. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية وطردية بين درجة السيولة وبين الأمان المصرفي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر سعر الفائدة وقرارات الأمان المصرفي، حيث أشارت النتائج أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار ١٠% سيؤدي إلى الانخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار ٠.٢٥% ما يعني زيادة الأعباء المستحقة على البنوك، كما أشارت النتائج إلى عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة وهامش الائتمان على قرارات الأمان المصرفي. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاعتماد على العقود المشتقة، لما لها من أثر إيجابي في تقليل حدة الصدمات الخارجية على سياسة البنوك المستقبلية، مما يساهم في انسياب حركة النقد في فترات صدمات الاقتصاد الكلي. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في التعرف على المخاطر المصرفية.

دراسة Lily Bi (٢٠٠٦) “How does Computer Audit Fit with Management and

### Information Security Risk”

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر قيام الشركة بتصميم نظام تدقيق محوسب مناسب للشركة على قدرتها في إدارة المخاطر من ناحية وأمن وحماية معلوماتها من ناحية ثانية، وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات قوامها (٣٨) شركة مساهمة عامة أمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة أن نجاح أو

فشل نظام التدقيق يعتمد على درجة توافق نظام التدقيق مع طبيعة وإجراءات العمل في الشركة، وأن هذا بدوره يعتمد على رغبة الإدارة والموظفين بالشركة في الانتقال من التدقيق التقليدي اليدوي إلى التدقيق المحوسب الآلي وتوفر الإمكانيات المادية والفنية لتحقيق ذلك، كما أظهرت النتائج عدم وجود نظام تدقيق آلي مناسب يتواءم مع جميع قطاعات الأعمال إذ لا بد من إجراء تعديلات عليه ليتلاءم بشكل كامل مع الشركة التي ترغب في تطبيقه. وأوصت الدراسة بأهمية تدريب المدققين على استخدام برمجيات الحاسوب بشكل مستمر. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري للدراسة.

**دراسة “Information Systems Risk Factors, Risk (2003) Bedard et al., Assessments, and Audit Planning Decisions”**

هدفت الدراسة إلى بيان عوامل الخطر المؤثرة في كل من نظم المعلومات، وتقدير المخاطر، وقرارات تخطيط التدقيق، وركزت الدراسة بصورة خاصة على وجود ثغرات في أمن النظم وعدم كفاية المعلومات المقدمة من قبل نظام المعلومات المحاسبي للوحدة الاقتصادية، وتم تطبيق الدراسة على عينة من (٤٦) مدققاً قاموا بالتدقيق على (٢٣) منشأة في الولايات المتحدة الأمريكية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط بين عملية تحديد خطر عدم كفاية المعلومات مع النمط المتبع في الإدارة في هذه المنشأة محل التدقيق، والجدارة، والمحافظة على انتشار نظام المعلومات، وكفاية التوثيق. وقدمت الدراسة عدداً

من التوصيات أهمها ضرورة اعتماد المدققين عينة الدراسة على الاختبارات الرقابية لتقدير مخاطر أمن المعالجة الالكترونية للبيانات. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في التعرف على المخاطر المرتبطة بنظم المعلومات.

**دراسة (Spira & Page (٢٠٠٣) “Risk Management: The Reinvention of Internal Control and the Changing Role of Internal Audit”**

هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة وظائف الرقابة الداخلية في ظل التحكم المؤسسي (الحوكمة) في المملكة المتحدة، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (٣٠) مدققاً داخلياً من العاملين في المملكة المتحدة. وأظهرت نتائج الدراسة أن أسلوب التنظيم الذاتي للإجراءات يعد كجزء من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها ضرورة مواكبة التطورات في متطلبات تقارير التحكم المؤسسي الذي يوفر الفرصة المناسبة لتحديد المخاطر المرتبطة بذلك والدور الجديد للمدقق الداخلي لتقليل هذه المخاطر. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في التعرف على دور المدقق الداخلي في تقليل المخاطر التي تحيط بمنظمات الأعمال.

**دراسة (Austen et al., (٢٠٠٣) “The Relationship of Risk Assessments and Information Technology to Detected Misstatements”**

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين حوسبة نظم المعلومات المحاسبية وتقدير المخاطر من خلال نطاق حدوث التحريفات، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (١٥١) شركة من الشركات

المساهمة العامة العاملة في السوق الأمريكي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود عوامل ضمنية ذات صلة بحدوث التحريفات على مستوى القوائم المالية ومنها درجة الاجتهاد المطلوبة عند تحديد أرصدة الحسابات ونزاهة الإدارة، وتكون تسويات ما قبل نهاية الفترة المحاسبية ذات صلة مع كبر حجم التحريفات. وأوصت الدراسة بأهمية تدريب مدققي الحسابات على نظم المعلومات المحاسبية وأحدث التقنيات التي تعمل وفقها هذه النظم. وقد أفادت الدراسة الحالية منها في بناء الإطار النظري للدراسة الحالية.

### ثالثاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن سابقتها من حيث الأداة المستخدمة، إذ قام الباحث بإعداد أداة للدراسة تم من خلالها تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، حيث أن أياً من الدراسات السابقة على حد اطلاع الباحث لم تقم ببناء أداة دراسة تتناول أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر.

كما لم تتناول أي من الدراسات السابقة التي تم عرضها البنوك الكويتية حسب علم الباحث. كذلك اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المنهجية المتبعة، حيث تبنت هذه الدراسة المنهج الخاص بتقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، عبر حصر آراء عينة الدراسة من مديري التدقيق والمدققين العاملين في البنوك الكويتية حول هذا الشأن.

## الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- مجتمع الدراسة وعينتها
- أداة الدراسة
- صدق الأداة وثباتها
- أساليب جمع البيانات
- المعالجة الإحصائية

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل منهجية الدراسة ومتغيراتها، إضافة لمجتمع الدراسة والأدوات المستخدمة في

جمع البيانات وتحليلها، كما يتناول عرضاً لاختبار ثبات أداة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

#### منهجية الدراسة:

تبنت هذه الدراسة المنهج الوصفي من خلال معرفة ردود المجيبين على الاستبانة حول تقييم

فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، والمنهج

التحليلي الذي يقوم على تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

#### مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من المدققين العاملين في البنوك الكويتية والبالغ عددها (١٠) بنوك (ملحق

٣)، بواقع (٩٥) فرداً من مدير تدقيق ومدقق، وبعد استعادة الاستبانة تم استبعاد (١٤) استبانة غير

صالحة للتحليل أو غير مكتملة الإجابة، لتصبح العينة النهائية (٨١) فرداً، والجدول (٢) يوضح وصف

أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية:

## جدول (٢)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الوظيفة	مدقق	٧١	٨٧.٦٥
	مدير تدقيق	١٠	١٢.٣٥
	المجموع	٨١	١٠٠.٠٠
المؤهل	بكالوريوس	٦٨	٨٣.٩٥
	دراسات عليا	١٣	١٦.٠٥
	المجموع	٨١	١٠٠.٠٠
التخصص	محاسبة	٥٩	٧٢.٨٤
	إدارة	١٥	١٨.٥٢
	تمويل ومصارف	٧	٨.٦٤
	المجموع	٨١	١٠٠.٠٠
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١٣	١٦.٠٥
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	٣٢	٣٩.٥١
	من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	٢١	٢٥.٩٢
	١٥ سنة فأكثر	١٥	١٨.٥٢
	المجموع	٨١	١٠٠.٠٠
الدورات	محاسب قانوني (CPA)	٤	٤.٩٤
	مدقق داخلي	٩	١١.١١
	محاسب إداري معتمد	٣	٣.٧٠
	أخرى	٢٦	٢٣.١٠
	لا يوجد	٣٩	٤٨.١٥
المجموع	٨١	١٠٠.٠٠	

يظهر من الجدول (٢) في متغير الوظيفة كانت النسبة الأعلى لفئة "مدقق" بواقع (٧٨.٦٥)،

أما متغير المؤهل فكانت فئة "بكالوريوس" هي الأعلى بواقع (٨٣.٩٥)، في حين كان متغير التخصص

فكانت النسبة الأعلى لفئة "محاسبة" بواقع (٧٢.٨٤)، في حين جاءت النسبة الأعلى لفئة "من ٥ إلى



أقل من ١٠ سنوات" في متغير الخبرة بواقع (٣٩.٥١)، أما متغير الدورات فكانت النسبة الأعلى لفئة "لا يوجد" بواقع (٤٨.١٥). إلا أن النتائج الأولية بعد استرداد الاستبانة فيما يتعلق بمتغير الوظيفة تبين أن هناك من كانوا بوظيفة مساعد مدير وقاموا بالإجابة على المتغير بصفة مدير، وارتأى الباحث ضمهم إلى وظيفة مدقق لأن عدد البنوك (١٠) ومن غير المنطق أن يكون هناك أكثر من (١٠) مديرين في العينة.

### أداة الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة لجمع آراء عينة الدراسة من المدققين العاملين في البنوك الكويتية حول تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، وقد تكونت الاستبانة من جزئين، تناول الجزء الأول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر وتكون من (٥٧) فقرة، في حين تناول الجزء الثاني المخاطر المالية وتكون من (٦) فقرات، لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية من (٦٣) فقرة..

### صدق الأداة وثباتها:

استند الباحث عند صياغة أداة الدراسة لجمع البيانات الأولية على دراسة الجوهري وحمودي (٢٠١٢)، حيث توصل الباحثان المذكوران إلى الصياغة النهائية لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية استناداً لنموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، وزيادة في التأكد من سلامة صياغة فقرات أداة الدراسة لبيئة

الأعمال الكويتية تم توزيع الاستبانة على نخبة من أساتذة الجامعات المتخصصين في المحاسبة للتأكد من صدق الاستبانة وقدرتها على تحقيق أهدافها، حيث تم حذف بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر، كما تم دمج بعض الفقرات بناء على توصيات المحكمين. وتم التأكد من ثبات الاستبانة باستخدام كرونباخ ألفا، والجدول التالي يوضح ذلك:

### جدول (٣)

نتائج ثبات مجالات فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر بأسلوب (الفا كرونباخ)

الرقم	المجالات	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
١	التخطيط والتنظيم	١٦	٠.٩٤٢
٢	الاستحواذ والتطبيق	١٦	٠.٩٦٦
٣	التوصيل والدعم	١٣	٠.٩٤٧
٤	المتابعة والتقييم	١٢	٠.٩١٠
٥	المخاطر المالية	٦	٠.٩٠١
	الكلي للاستبيان	٦٣	٠.٩٧٩

يبين الجدول (٣) ان المجالات تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للاستبيان ككل ٠.٩٧٩ وبلغت قيم الثبات ٠.٩٤٢ لمجال التخطيط والتنظيم و ٠.٩٦٦ لمجال الاستحواذ والتطبيق و ٠.٩٤٧ لمجال التوصيل والدعم و ٠.٩١٠ للمتابعة والتقييم و ٠.٩٠١ للمخاطر المالية وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة

## أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات:

- المصادر الأولية: تم إعداد استبانة بهدف جمع البيانات حول تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر.
- المصادر الثانوية: المراجع والكتب والدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة.

## المعالجة الإحصائية:

قام الباحث بمعالجة بيانات الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج SPSS، وفقاً للأساليب الإحصائية

الآتية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات مجالات أداة الدراسة.
- اختبار (T-tset) للعينة الأحادية لاختبار فرضيات الدراسة.

## الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات

-

- تحليل البيانات

- اختبار الفرضيات

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### تحليل البيانات

اعتمدت الدراسة قاعدة تصنيف المستويات على النحو الآتي:

مرتفع ٣.٦٨-٥.٠٠

متوسط ٢.٣٤-٣.٦٧

منخفض ١.٠٠-٢.٣٣

تبعاً لكون طول الفئة = (أعلى درجة إجابة - أدنى درجة إجابة) / عدد المستويات

$$\text{أي أن طول الفئة} = (١-٥) / ٣ = ١.٣٣$$

ويبين الجدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فاعلية أنظمة الرقابة

الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر، على النحو الآتي:

## جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية

باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
-	المخاطر المالية	٤.٤٢	٠.٥٥	٨٨.٤٠	مرتفع	-
٤	المتابعة والتقييم	٤.٣٣	٠.٥٠	٨٦.٦٠	مرتفع	١
١	التخطيط والتنظيم	٤.٢٦	٠.٥٤	٨٥.٢٠	مرتفع	٢
٢	الاستحواذ والتطبيق	٤.٢٣	٠.٦٠	٨٤.٦٠	مرتفع	٣
٣	التوصيل والدعم	٤.١٨	٠.٥٨	٨٣.٦٠	مرتفع	٤
-	الكلية لمجالات نموذج COBIT	٤.٢٥	٠.٥٥	٨٥.٠٠	مرتفع	-

يلاحظ من الجدول (٤) أن مستوى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام

نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٤.٢٥) بأهمية نسبية

(٨٥.٠٠)، وجاء مستوى المجالات مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.١٨ - ٤.٣٣)،

وجاء في الرتبة الأولى مجال المتابعة والتقييم بمتوسط حسابي (٤.٣٣) وأهمية نسبية (٨٨.٦٠)، وفي

المرتبة الأخيرة جاء التوصيل والدعم بمتوسط حسابي (٤.١٨) بأهمية نسبية (٨٣.٦٠). أما مستوى

المخاطر المالية فكان متوسطه الحسابي (٤.٤٢) وأهميته النسبية (٨٨.٤٠).

وقد تم تحليل فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT)

لإدارة المخاطر وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

## أولاً: التخطيط والتنظيم

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في التخطيط والتنظيم والجدول (٥) يبين ذلك.

### جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التخطيط والتنظيم مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
١٤	يتم تحديد الضوابط لدخول الموظفين إلى مواقع الأجهزة	٤.٥٢	٠.٥٥	٩٠.٤٠	مرتفع
١٣	يوجد توصيف وظيفي لكل موظف يحدد واجباته ومسئوليته	٤.٤٩	٠.٥٩	٨٩.٨٠	مرتفع
٧	يقوم جهاز التدقيق الداخلي بالمشاركة مع الجهات الفنية بتحليل المخاطر المرتبطة باستخدام التقنية	٤.٤٨	٠.٦١	٨٩.٦٠	مرتفع
٥	يقوم جهاز التدقيق الداخلي بمتابعة جودة الوحدات الإدارية التي تستخدم التقنية الحديثة	٤.٤٢	٠.٧٤	٨٨.٤٠	مرتفع
١	يتم وضع خطة سنوية تحدد احتياجات المشروع من الأنظمة المؤتمنة	٤.٣٧	٠.٦٦	٨٧.٤٠	مرتفع
١٥	يوجد تخطيط سريع وفعال للاستجابة لأزمات المعالجة الحاسوبية	٤.٣٧	٠.٦٦	٨٧.٤٠	مرتفع
٣	يتم استخدام برامج التعليم المهني المستمر لتطوير العاملين على كل البرامج المستحدثة	٤.٢٦	٠.٧٠	٨٥.٢٠	مرتفع
٩	يتم تحديد إجراءات تقسيم العمل للفصل بين الوظائف التي لها علاقة بتقنية المعلومات	٤.٢٦	٠.٨٢	٨٥.٢٠	مرتفع
٢	يوجد جهاز يتولى إدارة وتنظيم الأنظمة المؤتمنة والتنسيق مع المستويات الإدارية الأخرى	٤.٢٣	٠.٧٥	٨٤.٦٠	مرتفع
٦	يتم وضع معايير لقياس الجودة	٤.٢٠	٠.٨٩	٨٤.٠٠	مرتفع
١١	يتم تحديد صلاحيات محددة لإنشاء برامج جديدة أو تعديلها	٤.١٩	٠.٦٩	٨٣.٨٠	مرتفع
٤	توجد تعليمات محددة لآليات الاستثمار في استخدام وتطوير التقنية	٤.١٦	٠.٨٠	٨٣.٢٠	مرتفع
١٢	يوجد فصل بين وظائف المبرمجين	٤.١٤	٠.٩٣	٨٢.٨٠	مرتفع
١٠	يتم تحديد خطوط الاتصال العمودي والأفقي بين المستويات الإدارية	٤.١٢	٠.٧٥	٨٢.٤٠	مرتفع

مرتفع	٨١.٨٠	٠.٧٣	٤.٠٩	يتم تحديد دور الإدارة تجاه الاستثمار من خلال قياس المنافع والمخاطر المصاحبة للمعالجة الحاسوبية للبيانات	١٦
مرتفع	٧٨.٢٠	٠.٩٠	٣.٩١	يتم التنسيق مع سياسات إدارة الموارد البشرية في رفق الأقسام بالمؤهلات المطلوبة	٨
مرتفع	٨٥.٢٠	٠.٥٤	٤.٢٦	التخطيط والتنظيم	

يلاحظ من الجدول (٥) أن مستوى التخطيط والتنظيم كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي

(٤.٢٦) بأهمية نسبية (٨٥.٢٠)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية

بين (٤.٥٢ - ٣.٩١)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١٤) وهي "يتم تحديد الضوابط لدخول الموظفين

إلى مواقع الأجهزة" بمتوسط حسابي (٤.٥٢)، وبانحراف معياري (٠.٥٥)، وبأهمية نسبية (٩٠.٤٠)،

وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٨) وهي "يتم التنسيق مع سياسات إدارة الموارد البشرية في رفق الأقسام

بالمؤهلات المطلوبة" بمتوسط حسابي (٣.٩١)، وبانحراف معياري (٠.٩٠)، وبأهمية نسبية (٧٨.٢٠).

أما الفقرة التي جاءت في الرتبة الخامسة وهي "يتم وضع خطة سنوية تحدد احتياجات المشروع

من الأنظمة المؤتمتة" توضح أن الإدارة حريصة على تحديث أنظمتها المؤتمتة بشكل سنوي وفقاً لما

تقتضيه متطلبات العمل". في حين أن الفقرة التي جاءت في الرتبة التاسعة وهي "يوجد جهاز يتولى إدارة

وتنظيم الأنظمة المؤتمتة والتنسيق مع المستويات الإدارية الأخرى" تتفق مع الفقرة التي جاءت في الرتبة

الخامسة من حيث متابعة الإدارة للأنظمة المؤتمتة والمشاركة مع الإدارات الأخرى في تنظيم وإدارة

وتحديث الأنظمة المؤتمتة بشكل دوري.



ويلاحظ من الجدول أعلاه تقارب المتوسطات الحسابية بين فقرات المجال بما يعكس أهمية كافة الفقرات الواردة في المجال.

وتتفق النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة العتيبي (٢٠١٤) التي أظهرت أن تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف تتوافر فيها أبعاد حاكمية تلك التكنولوجيا وفقاً لمقياس (COBIT) والمتمثلة في التخطيط والتنظيم، كذلك اتفقت النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة Bedard et al., (٢٠٠٣) والتي أظهرت نتائجها وجود ارتباط بين عملية تحديد خطر عدم كفاية المعلومات وبين التخطيط المتبع في عملية التدقيق، كما اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة Spira & Page (٢٠٠٣) التي أظهرت نتائجها أن أسلوب تنظيم الإجراءات يعد جزءاً من مصادر الرقابة وسياسات التحكم المؤسسي. وهذا يؤكد دقة النتيجة التي توصلت لها الدراسة فيما يخص مجال التخطيط والتنظيم.

ويتضح بشكل عام أن مجال التخطيط والتنظيم يساهم في زيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية.

ثانياً: الاستحواذ والتطبيق

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في الاستحواذ والتطبيق والجدول (٦) يبين ذلك.

## جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستحواذ والتطبيق مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
٩	توجد ضوابط حول استخدام كلمة السر من قبل الموظفين	٤.٤٧	٠.٦٣	٨٩.٤٠	مرتفع
١٢	يوجد سياسات تدريب للموظفين	٤.٣٧	٠.٦٢	٨٧.٤٠	مرتفع
٨	يتم الاحتفاظ بنسخ من البرامج الأساسية والمعدلة	٤.٣٦	٠.٧٥	٨٧.٢٠	مرتفع
٧	توجد أبنية مناسبة ومكيفة تتلاءم مع الأجهزة من حيث الحرارة والرطوبة والتلوث والماء والكهرباء والمواد الكيماوية	٤.٣١	٠.٧٧	٨٦.٢٠	مرتفع
١٠	لا يتم نقل الأجهزة من مكان لآخر إلا بموافقة الجهة المسؤولة	٤.٣١	٠.٧٥	٨٦.٢٠	مرتفع
٦	يتم تحديد الموافقات التي يجب الحصول عليها لتعديل البرامج	٤.٣٠	٠.٦٨	٨٦.٠٠	مرتفع
٥	يتم تحديد الجهات المخولة بتعديل البرامج	٤.٢٨	٠.٧٣	٨٥.٦٠	مرتفع
١٥	يتم الاحتفاظ بنسخ إضافية للبرامج ووسائل الإدخال والإخراج في أماكن آمنة خارج النظام	٤.٢٣	٠.٧٩	٨٤.٦٠	مرتفع
١٦	يتم تقييد الوصول لسجلات الحاسوب وملفاته بهدف حماية البرامج والملفات	٤.٢٢	٠.٧٧	٨٤.٤٠	مرتفع
١٣	هناك فصل بين وظائف الجهات التي تتولى الشراء عن الجهات التي تحتفظ بالأجهزة	٤.٢٠	٠.٧٣	٨٤.٠٠	مرتفع
٣	يتم توثيق برامج العمل بشكل دائم	٤.١٧	٠.٧٤	٨٣.٤٠	مرتفع
١١	يتم تحديد عملية استرجاع نسخ من البيانات الأصلية بالشخص المسئول عنها حصرياً	٤.١٥	٠.٧٨	٨٣.٠٠	مرتفع
١٤	يوجد دليل للاستخدام	٤.١٤	٠.٧٩	٨٢.٨٠	مرتفع
٢	هناك بيئة ملائمة لحفظ البرامج عبر استخدام أماكن مخصصة لهذا الغرض	٤.١٢	٠.٧٨	٨٢.٤٠	مرتفع
٤	تحدد إجراءات تعديل البرامج	٤.٠٤	٠.٧٥	٨٠.٨٠	مرتفع
١	تشارك الأقسام الفنية مع الإدارة في وضع البدائل لاستخدامات التقنية	٤.٠١	٠.٧٧	٨٠.٢٠	مرتفع
	الاستحواذ والتطبيق	٤.٢٣	٠.٦٠	٨٤.٦٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول (٦) أن مستوى الاستحواذ والتطبيق كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي

(٤.٢٣) بأهمية نسبية (٨٤.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٤.٤٧ - ٤.٠١)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٩) وهي "توجد ضوابط حول استخدام كلمة السر من قبل الموظفين" بمتوسط حسابي (٤.٤٧)، وبانحراف معياري (٠.٦٣)، وبأهمية نسبية (٨٩.٤٠)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (١) وهي "تشارك الأقسام الفنية مع الإدارة في وضع البدائل لاستخدامات التقنية" بمتوسط حسابي (٤.٠١)، وبانحراف معياري (٠.٧٧)، وبأهمية نسبية (٨٠.٢٠).  
أما الفقرة التي جاءت في الرتبة الخامسة وهي "لا يتم نقل الأجهزة من مكان لآخر إلا بموافقة الجهة المسؤولة" تظهر أن هناك رقابة دائمة لعهددة الموظفين.

في حين أن الفقرة التي جاءت في الرتبة التاسعة وهي " يتم تقييد الوصول لسجلات الحاسوب وملفاته بهدف حماية البرامج والملفات" وتتفق مع نتائج الفقرة التي جاءت في الرتبة الأولى والخاصة بضوابط استخدام كلمة السر من قبل الموظفين.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تقارب المتوسطات الحسابية بين فقرات المجال بما يعكس أهمية كافة الفقرات الواردة في المجال.

واتفقت النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج دراسة العتيبي (٢٠١٤) التي أظهرت أن تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف تتوافر فيها أبعاد حاكمية تلك التكنولوجيا وفقاً لمقياس كوبيت والمتمثلة في التطبيق، كما اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة العازمي (٢٠١٢) التي أظهرت نتائجها وجود علاقة بين

تطبيق معايير الرقابة الداخلية وتحقيق الأهداف الخاصة بالتقارير المالية وأهداف الالتزام والأهداف التشغيلية في الشركات الصناعية الكويتية، كما أظهرت نتائجها أن استخدام التكنولوجيا والتقنية يرفع من كفاءة أداء المحاسبين والمدققين في العمليات المحاسبية مما يسهل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية. وهذا بدوره يعكس دقة النتائج التي توصلت لها الفقرات الخاصة بمجال الاستحواذ والتطبيق.

ويتضح بشكل عام أن مجال الاستحواذ والتطبيق يساهم في زيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية

في البنوك الكويتية.

ثالثاً: التوصيل والدعم

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في التوصيل والدعم والجدول (٧) يبين ذلك.

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التوصيل والدعم مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
٣	توجد خطة طوارئ لضمان استمرارية الخدمات	٤.٥٢	٠.٥٥	٩٠.٤٠	مرتفع
٦	توجد سياسات أمنية من قبل إدارة البنك	٤.٥١	٠.٥٥	٩٠.٢٠	مرتفع
٤	توجد ضوابط رقابية للوصول إلى النماذج المهمة من التقارير	٤.٣٥	٠.٦٩	٨٧.٠٠	مرتفع
١	تتم مراجعة شكاوى عملاء البنك الخاصة بجودة الخدمات المقدمة وتحليل أسبابها	٤.٢٣	٠.٦٨	٨٤.٦٠	مرتفع
١٢	يتم تحديث برامج اكتشاف الفيروسات بشكل يواكب التطورات بأنواع المخاطر	٤.٢٢	٠.٧٩	٨٤.٤٠	مرتفع
٨	يتم وضع خطط مستقبلية بمجالات تطوير أعمال المشروع ومدى الحاجة إلى تقنيات جديدة	٤.١٤	٠.٧٥	٨٢.٨٠	مرتفع
٥	يتم تحديد جهة تتولى عملية اتلاف الوثائق المهمة	٤.١١	٠.٨٩	٨٢.٢٠	مرتفع
٧	يتم تحديد الجهات التي تتولى احتساب تكاليف ومنافع البدائل لصيانة أو تبديل الأجهزة	٤.١١	٠.٧٩	٨٢.٢٠	مرتفع

مرتفع	٨١.٤٠	٠.٦٩	٤.٠٧	يوجد تغيير مستمر في الإجراءات الرقابية الموضوعة	١٠
مرتفع	٨١.٤٠	٠.٧٧	٤.٠٧	يتم تحديد إجراءات الإدارة في ترقية وتحفيز العاملين المسؤولين عن التقنية	١٣
مرتفع	٨١.٢٠	٠.٨١	٤.٠٦	تتم دراسة الطاقة الاستيعابية للتقنية المستخدمة قبل الموافقة على استخدامات جديدة	٩
مرتفع	٨٠.٤٠	٠.٧٤	٤.٠٢	يتم تقييم فاعلية الخدمات بشكل دوري	٢
مرتفع	٧٩.٠٠	٠.٨٢	٣.٩٥	يتم تحديد تعليمات واضحة لتوزيع المخرجات	١١
مرتفع	٨٣.٦٠	٠.٥٨	٤.١٨	التوصيل والدعم	

يلاحظ من الجدول (٧) أن مستوى التوصيل والدعم كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي

(٤.١٨) بأهمية نسبية (٨٣.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية

بين (٤.٥٢ - ٣.٩٥)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٣) وهي "توجد خطة طوارئ لضمان استمرارية

الخدمات" بمتوسط حسابي (٤.٥٢)، وبانحراف معياري (٠.٥٥)، وبأهمية نسبية (٩٠.٤٠)، وجاءت

في الرتبة الأخيرة الفقرة (١١) وهي "يتم تحديد تعليمات واضحة لتوزيع المخرجات" بمتوسط حسابي

(٣.٩٥)، وبانحراف معياري (٠.٨٢)، وبأهمية نسبية (٧٩.٠٠). أما الفقرة التي جاءت في الرتبة السابعة

وهي "يتم تحديد جهة تتولى عملية اتلاف الوثائق المهمة" تؤكد حرص الإدارة على الرقابة على الوثائق

المهمة واسناد مهمة اتلافها لجهة واحدة متخصصة.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تقارب المتوسطات الحسابية بين فقرات المجال بما يعكس أهمية كافة

الفقرات الواردة في المجال.

ولم يتسن مقارنة النتيجة الحالية مع ما ورد في نتائج الدراسات السابقة حيث أن أياً من هذه

الدراسات لم تتناول مجال التوصيل والدعم بالبحث والدراسة.

ويتضح بشكل عام أن مجال التوصيل والدعم يساهم في زيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في

البنوك الكويتية.

رابعاً: المتابعة والتقييم

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في المتابعة والتقييم والجدول (٨) يبين ذلك.

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفرقات المتابعة والتقييم مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
١	يقوم جهاز التدقيق الداخلي بفحص أنشطة الرقابة الداخلية	٤.٦٤	٠.٥٣	٩٢.٨٠	مرتفع
٨	يتم تحليل تقارير المدقق الخارجي ومتابعة حل ملاحظاته	٤.٥٧	٠.٥٠	٩١.٤٠	مرتفع
٢	تتم دراسة التشريعات وأثرها على تعديل البرامج	٤.٤٨	٠.٦٩	٨٩.٦٠	مرتفع
٥	توجد صيانة مستمرة للأجهزة	٤.٤٤	٠.٥٥	٨٨.٨٠	مرتفع
٦	يتم تحليل الأخطاء المكتشفة ومعرفة أسبابها وإجراءات تلافيها	٤.٣٨	٠.٦٤	٨٧.٦٠	مرتفع
٧	يتم تدريب الموظفين على الأحداث الطارئة والإجراءات التي يجب القيام بها	٤.٣٥	٠.٥٧	٨٧.٠٠	مرتفع
١١	تتم دراسة بيئة عمل الشبكات والاتصالات وأثرها على الأنظمة المطبقة	٤.٣٥	٠.٦٧	٨٧.٠٠	مرتفع
٩	يتم فحص مستوى الحماية المتوفرة في الأجهزة والتعليمات للمحافظة على النزاهة والسرية والإتاحة للنظام وبياناته	٤.٣٠	٠.٦٨	٨٦.٠٠	مرتفع
١٢	تتم دراسة وتقييم القرارات المتخذة من قبل الإدارة للتعامل مع المخاطر والإجراءات المتخذة لتلافيها أو التخفيف من آثارها	٤.٢٦	٠.٦٥	٨٥.٢٠	مرتفع
٤	يوجد تشغيل موازي للأنظمة القديمة مع الحديثة حتى يتم التأكد من نجاح الأنظمة الجديدة	٤.١٧	٠.٧٥	٨٣.٤٠	مرتفع
٣	يتم الاطلاع على تجارب الآخرين في استخدام التقنية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير تقنية المشروع	٤.١٠	٠.٧٧	٨٢.٠٠	مرتفع
٩	يتم التأكد من الدوران الوظيفي للوظائف المهمة والخطرة	٣.٩٦	١.١٥	٧٩.٢٠	مرتفع
	المتابعة والتقييم	٤.٣٣	٠.٥٠	٨٦.٦٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول (٨) أن مستوى المتابعة والتقييم كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي

(٤.٣٣) بأهمية نسبية (٨٦.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية

بين (٤.٦٤ - ٣.٩٦)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (١) وهي "يقوم جهاز التدقيق الداخلي بفحص أنشطة الرقابة الداخلية" بمتوسط حسابي (٤.٦٤)، وانحراف معياري (٠.٥٣)، وبأهمية نسبية (٩٢.٨٠)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٩) وهي "يتم التأكد من الدوران الوظيفي للوظائف المهمة والخطرة" بمتوسط حسابي (٣.٩٦)، وانحراف معياري (١.١٥)، وبأهمية نسبية (٧٩.٢٠). أما الفقرة التي جاءت في الرتبة الرابعة وهي "توجد صيانة مستمرة للأجهزة" تؤكد متابعة الإدارة لكافة التفاصيل الخاصة بالأجهزة وتقويم أي خلل أو قصور فيها.

ويلاحظ من الجدول أعلاه تقارب المتوسطات الحسابية بين فقرات المجال بما يعكس أهمية كافة الفقرات الواردة في المجال.

وانتفتت النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة العتيبي (٢٠١٤) التي أظهرت نتائجها أن تكنولوجيا المعلومات وفقاً لمقياس كوبيت توفر مستوى محدد من الرقابة وتؤسس لعملية تقويم مستدامة في المنظمة، وكذلك في دراسة علي (٢٠١٢) التي أوضحت نتائجها أن استخدام التقنية الحديثة يرفع من كفاءة الرقابة الداخلية في متابعة سير الأعمال أولاً بأول مما يقلل احتمال حدوث الأخطاء، كما انتفتت النتيجة الحالية مع دراسة الجوهر وحمودي (٢٠١٢) التي أظهرت نتائجها أن نموذج COBIT متكامل مع نموذج لجنة COSO يوفر أنشطة رقابة داخلية تقلل من مخاطر استخدام تقنية المعلومات بشكل عام وأنظمة المعلومات المحاسبية بشكل خاص، كذلك دراسة علي (٢٠١٢) التي أظهرت نتائجها أن استخدام



التكنولوجيا والتقنية يسهل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية، كما اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة  
بوطورة (٢٠٠٧) التي أظهرت أن التصميم السليم لنظام الرقابة الداخلية، من شأنه دعم الأهداف المتوخاة  
من هذا النظام، كذلك دراسة البلتاجي (٢٠٠٥) التي أظهرت نتائجها أن وجود نظام وإدارة للرقابة على  
المخاطر يساهم في الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك. وهذا من شأنه أن يعزز ويؤكد  
النتيجة الحالية التي توصلت لها الدراسة حول الفقرات الخاصة بمجال المتابعة والتقييم.  
ويتضح بشكل عام أن مجال المتابعة والتقييم يساهم في زيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في  
البنوك الكويتية.

خامساً: المخاطر المالية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في المخاطر المالية والجدول (٩) يبين ذلك.

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المخاطر المالية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى
٦	يساهم نظام الرقابة الداخلية في البنك على الحد من مخاطر التشغيل في البنك	٤.٦٠	٠.٥٤	٩٢.٠٠	مرتفع
١	تساهم أنظمة الرقابة الداخلية في تحديد وتقييم حجم المخاطر الائتمانية	٤.٥٧	٠.٥٩	٩١.٤٠	مرتفع
٤	يعمل نظام الرقابة الداخلية على الحفاظ على الشهرة المكتسبة للبنك	٤.٤٣	٠.٦٣	٨٨.٦٠	مرتفع
٥	تعمل أنظمة الرقابة الداخلية في البنك على تخفيض المخاطر التي تقل فيها قيمة المحفظة الاستثمارية	٤.٤١	٠.٧٠	٨٨.٢٠	مرتفع
٢	تعمل الرقابة الداخلية على تفادي مخاطر السيولة وتحقيق أفضل عائد معقول للبنك	٤.٣٠	٠.٧٨	٨٦.٠٠	مرتفع
٣	يقوم نظام الرقابة الداخلية باتخاذ الإجراءات الاحترازية والتنبؤية لتصحيح الأوضاع المالية الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة	٤.٢٣	٠.٧٦	٨٤.٦٠	مرتفع
	المخاطر المالية	٤.٤٢	٠.٥٥	٨٨.٤٠	مرتفع

يلاحظ من الجدول (٩) أن مستوى المخاطر المالية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي

(٤.٣٣) بأهمية نسبية (٨٦.٦٠)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية

بين (٤.٦٠ - ٤.٢٣)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (٦) وهي "يساهم نظام الرقابة الداخلية في البنك على الحد من مخاطر التشغيل في البنك" بمتوسط حسابي (٤.٦٠)، وبانحراف معياري (٠.٥٤) وبأهمية نسبية (٩٢.٠)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (٣) وهي "يقوم نظام الرقابة الداخلية باتخاذ الإجراءات الاحترازية والتنبؤية لتصحيح الأوضاع المالية الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة" بمتوسط حسابي (٤.٢٣)، وبانحراف معياري (٠.٧٦)، وبأهمية نسبية (٨٤.٦٠).

والمتوسطات الحسابية الموضحة في الجدول (٩) تثبت أن لتطبيق أهداف نموذج (COBIT) دور فاعل في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر البنوك، حيث تم الوصول إلى هذا الاستنتاج من خلال التطبيق المرتفع للمجالات الرئيسة لنموذج (COBIT).

واتفقت النتيجة الحالية مع ما ورد في دراسة الجوهر وحمودي (٢٠١٢) التي أظهرت نتائجها أن لاستخدام نموذج COBIT دور في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر ولإجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام التكنولوجيا في المنظمات، كذلك دراسة شاهين وصباح (٢٠١١) التي أظهرت نتائجها وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، كما اتفقت النتيجة الحالية مع دراسة البلتاجي (٢٠٠٥) التي أظهرت نتائجها أن وجود نظام وإدارة للرقابة على المخاطر يساهم في الحد من المخاطر

التي تتعرض لها هذه البنوك.

## اختبار الفرضيات:

### الفرضية الرئيسة:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر. لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة باستخدام قيمة مرجعية تساوي (٣) حيث ان هذه القيمة تمثل متوسط اوزان سلم ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار

### جدول (١٠)

نتائج اختبار ت لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام

### نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	القيمة المرجعية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
٤.٢٩	٠.٤٨	٢٤.١٤	٣.٠	٨٠	٠.٠٠٠٠	رفض

يبين الجدول (١٠) ان قيمة ت المحسوبة قد بلغت (٢٤.١٤) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠٠) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين ان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت اقل مما يشير الى رفض فرضية الدراسة (وهي الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فاعلية) وبالتالي الاستنتاج أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر طبقاً لقيمة المتوسط الحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة والتي بلغت قيمته (٤.٢٩) حيث يلاحظ ان هذه

القيمة مرتفعة وهي قيمة باتجاه الموافقة وبنفس الوقت اكبر من القيمة المرجعية.

### الفرضية الفرعية الأولى:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال التخطيط والتنظيم.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينات باستخدام قيمة مرجعية تساوي (٣) حيث ان هذه

القيمة تمثل متوسط اوزان سلم ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة ويوضح الجدول التالي نتائج

هذا الاختبار

### جدول (١١)

نتائج اختبار ت لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام

### مجال التخطيط والتنظيم

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	القيمة المرجعية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
٤.٢٦	٠.٥٤	٢٠.٨٧	٣.٠	٨٠	٠.٠٠٠٠	رفض

يبين الجدول (١١) ان قيمة ت المحسوبة قد بلغت (٢٠.٨٧) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠٠) وعند

مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين ان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت اقل مما يشير

الى رفض فرضية الدراسة (وهي الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فاعلية) وبالتالي الاستنتاج

أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال التخطيط والتنظيم وذلك طبقا لقيمة

المتوسط الحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة والتي بلغت قيمته (٤.٢٦) حيث يلاحظ ان هذه القيمة

مرتفعة وهي قيمة باتجاه الموافقة وبنفس الوقت اكبر من القيمة المرجعية.

## الفرضية الفرعية الثانية:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال الاستحواذ والتطبيق.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة باستخدام قيمة مرجعية تساوي (٣) حيث ان هذه

القيمة تمثل متوسط اوزان سلم ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة ويوضح الجدول التالي نتائج

هذا الاختبار

### جدول (١٢)

نتائج اختبار ت لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام

#### مجال الاستحواذ والتطبيق

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	القيمة المرجعية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
٤.٢٣	٠.٦٠	١٨.٣٤	٣.٠	٨٠	٠.٠٠٠٠	رفض

يبين الجدول (١٢) ان قيمة ت المحسوبة قد بلغت (٢٠.٨٧) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠٠) وعند

مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين ان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت اقل مما يشير

الى رفض فرضية الدراسة (وهي الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فاعلية) وبالتالي الاستنتاج

أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال الاستحواذ والتطبيق وذلك طبقا لقيمة

المتوسط الحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة والتي بلغت قيمته (٤.٢٣) حيث يلاحظ ان هذه القيمة

مرتفعة وهي قيمة باتجاه الموافقة وبنفس الوقت اكبر من القيمة المرجعية.

### الفرضية الفرعية الثالثة:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال التوصيل والدعم. لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينات باستخدام قيمة مرجعية تساوي (٣) حيث ان هذه القيمة تمثل متوسط اوزان سلم ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار

### جدول (١٣)

نتائج اختبار ت لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام

### مجال التوصيل والدعم

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	القيمة المرجعية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
٤.١٨	٠.٥٨	١٨.٣٩	٣.٠	٨٠	٠.٠٠٠٠	رفض

يبين الجدول (١٣) ان قيمة ت المحسوبة قد بلغت (١٨.٣٩) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠٠) وعند مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين ان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت اقل مما يشير الى رفض فرضية الدراسة (وهي الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فاعلية) وبالتالي الاستنتاج أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال التوصيل والدعم وذلك طبقا لقيمة المتوسط الحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة والتي بلغت قيمته (٤.١٨) حيث يلاحظ ان هذه القيمة

مرتفعة وهي قيمة باتجاه الموافقة وبنفس الوقت اكبر من القيمة المرجعية.

#### الفرضية الفرعية الرابعة:

لا تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال المتابعة والتقييم.

لاختبار هذه الفرضية فقد استخدم اختبار "ت" للعينة باستخدام قيمة مرجعية تساوي (٣) حيث ان هذه

القيمة تمثل متوسط اوزان سلم ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة ويوضح الجدول التالي نتائج

هذا الاختبار

#### جدول (١٤)

نتائج اختبار ت لاختبار فرضية اعتبار أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام

#### مجال المتابعة والتقييم

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت المحسوبة	القيمة المرجعية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
٤.٣٣	٠.٥٠	٢٤.١٩	٣.٠	٨٠	٠.٠٠٠٠	رفض

يبين الجدول (١٤) ان قيمة ت المحسوبة قد بلغت (٢٤.١٩) بمستوى دلالة (٠.٠٠٠٠) وعند

مقارنة قيمة مستوى الدلالة بالقيمة ٠.٠٥ يتبين ان قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت اقل مما يشير

الى رفض فرضية الدراسة (وهي الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود فاعلية) وبالتالي الاستنتاج

أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام مجال المتابعة والتقييم وذلك طبقا لقيمة

المتوسط الحسابي لتقديرات افراد عينة الدراسة والتي بلغت قيمته (٤.٣٣) حيث يلاحظ ان هذه القيمة

مرتفعة وهي قيمة باتجاه الموافقة وبنفس الوقت اكبر من القيمة المرجعية.



## الفصل الخامس النتائج والاستنتاجات والتوصيات

- النتائج والاستنتاجات

- التوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة واستنتاجاتها وتوصياتها وفقاً لما تم عرضه في فصول

الدراسة، وفيما يلي تفصيل بذلك:

#### النتائج والاستنتاجات:

من خلال تحليل أداة الدراسة يمكن صياغة نتائج الدراسة الرئيسية والفرعية على النحو الآتي:

١. أظهرت النتائج أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام نموذج (COBIT)

لإدارة المخاطر طبقاً لقيمة المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة، ويمكن تفسير هذه

النتيجة وفقاً لما يقدمه نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر في البنوك الكويتية من تخطيط سليم،

وتطبيق صحيح، وتقويم مناسب.

٢. تعتبر أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام كل من مجال التخطيط والتنظيم،

والاستحواد والتطبيق، والتوصيل والدعم، والمتابعة والتقويم، استناداً لقيم المتوسطات الحسابية

واختبار الفرضيات، ويمكن تفسير هذه النتيجة لمجال التخطيط والتنظيم من خلال ما أظهرته

النتائج من قيام البنك بوضع وتحديد ضوابط لدخول الموظفين إلى مواقع الأجهزة، وقيام البنك

بوضع توصيف وظيفي محدد وواضح لكل موظف يحدد واجباته ومسئوليته مما يعزز من

٣. التنظيم داخل البنك. كما يمكن تفسير النتيجة لمجال الاستحواذ والتطبيق من خلال قيام البنك

بوضع ضوابط حول استخدام كلمة السر من قبل الموظفين، ووضع البنك لسياسات تدريب

للموظفين العاملين فيه. كما يمكن تفسير النتيجة لمجال التوصيل والدعم من خلال وجود خطة

طوارئ لدى البنك لضمان استمرارية الخدمات، كذلك وجود سياسات أمنية من قبل إدارة البنك.

كذلك يمكن تفسير النتيجة لمجال المتابعة والتقويم من خلال قيام جهاز التدقيق الداخلي بفحص

أنشطة الرقابة الداخلية، وتحليل تقارير المدقق الخارجي ومتابعة حل ملاحظاته.

٤. كما أظهرت النتائج أن نظم الرقابة الداخلية في البنك تساهم بشكل ملحوظ في الحد من كافة

مظاهر المخاطر المالية التي قد تحدث في البنوك نتيجة للمخاطر التشغيلية، أو المخاطر

الائتمانية، أو مخاطر السيولة، أو مخاطر سعر الفائدة.

٥. كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأعلى في متغير الوظيفة كانت لفئة "مدقق"، وفي متغير

المؤهل كانت لفئة "بكالوريوس"، وفي متغير التخصص كانت لفئة "محاسبة"، وفي متغير الخبرة

كانت لفئة "من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات"، وفي متغير الدورات كانت لفئة "لا يوجد".

## التوصيات:

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في الدراسة، وما تم عرضه سابقاً توصي الدراسة بما

يلي:

١. ضرورة تعزيز استخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر من قبل إدارات البنوك الكويتية، وذلك

نظراً لما أظهرته نتائج الدراسة من أن أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية فاعلة باستخدام

نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر.

٢. أهمية أن يتم التنسيق مع سياسات إدارة الموارد البشرية في رقد الأقسام بالمؤهلات المطلوبة في

البنوك الكويتية نظراً لأن هذه الفقرة حصلت متوسط حسابي هو الأقل بين كافة فقرات المجال.

٣. على الجهات المعنية في البنوك الكويتية أن تشارك الأقسام الفنية مع الإدارة في وضع البدائل

لاستخدامات التقنية، نظراً لما أظهرته هذه الفقرة من متوسط حسابي هو الأقل بين كافة فقرات

المجال.

٤. أهمية تحديد تعليمات واضحة لتوزيع المخرجات في البنوك الكويتية، نظراً لما أظهرته هذه الفقرة

من متوسط حسابي هو الأقل بين كافة فقرات المجال.

٥. ضرورة أن يتم التأكد من الدوران الوظيفي للوظائف المهمة والخطرة في البنوك الكويتية، نظراً

لما أظهرته هذه الفقرة من متوسط حسابي هو الأقل بين كافة فقرات المجال.

٦. أهمية أن يقوم نظام الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باتخاذ الإجراءات الاحترازية والتنبؤية

لتصحيح الأوضاع المالية الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة، نظراً لما أظهرته هذه الفقرة من

متوسط حسابي هو الأقل بين كافة فقرات المجال.

٧. أهمية تطبيق الدراسة على مجتمعات أخرى غير البنوك الكويتية محل الدراسة الحالية بهدف

محاولة سد أي نواقص في البحث العلمي في القطاعات الأخرى بدولة الكويت.

٨. الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من قبل إدارات البنوك الكويتية من خلال ما أظهرته النتائج

حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة

المخاطر.

## قائمة المراجع:

### أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو عويضة، هاني (٢٠١٠) إجراءات مراجعة نظم المعلومات المالية المؤتمتة، دار الفكر المعاصر، دمشق.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (٢٠٠٣) المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد الأخلاق المهنية، المعيار رقم ٤٠٠.

أحمد، مهند (٢٠٠٣) الأساليب الفنية الأكثر فعالية من وجهة نظر مدقق الحسابات الخارجي في اكتشاف الخطأ والغش في ظل النظم الإلكترونية لمعالجة البيانات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

البلتاجي، محمد (٢٠٠٥) نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية: دراسة ميدانية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض.

بوطورة، فضيلة (٢٠٠٧) دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك: دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

الجزراوي، إبراهيم، والجنابي، عامر (٢٠٠٩) أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

الجوهر، كريمة، وحمودي، أحمد (٢٠١٢) إجراءات حوكمة تقنية المعلومات: أنموذج مقترح في ضوء أهداف إطار COBIT، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي التاسع بعنوان: الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل، الجامعة المستنصرية، بغداد.

الحسبان، عطا الله (٢٠١٣) نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري للطباعة والنشر والتوزيع، عمان. دهمش، نعيم، وأبو زر، عفاف (٢٠٠٥) الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٧-٢٨ نيسان/أبريل.

ستينبارت، بول، ورومني، مارشال (٢٠٠٩) نظم المعلومات المحاسبية، الكتاب الأول، تعريب الدكتور قاسم الحسيني، دار المريخ للنشر، الرياض.

شاهين، علي، وصباح، بهية (٢٠١١) أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، ١٥ (١): ٢٩-١.

صديقي، مسعود (٢٠٠٤) نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

الطيبي، خضر (٢٠١١) إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

العازمي، فايز (٢٠١٢) دور مجالس الإدارة في تطبيق معايير الرقابة الداخلية وأثرها على تحقيق أهداف

الشركات الصناعية الكويتية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق

الأوسط، عمان.

العنبي، محمود (٢٠١٤) تقييم مستوى حاكمية تكنولوجيا المعلومات في جامعة الطائف باستخدام مقياس

كوبيت، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، ٤١ (١): ٩٢-١٠٩.

عصيمي، أحمد (٢٠١١) نظم المعلومات المحاسبية: مدخل معاصر، دار المريخ للنشر والتوزيع،

الرياض.

عقل، محمد (٢٠١١) مقدمة في حوكمة تقنية المعلومات باستخدام نموذج COBIT الإصدار الرابع

٢٠٠٧، مطابع الرياض، المملكة العربية السعودية.

علي، الصادق (٢٠١٢) أثر التقنية الحديثة على الرقابة الداخلية في المصارف السودانية: دراسة حالة:

بنك فيصل الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،

الخرطوم، السودان.

فرج، سهاد (٢٠١١) دور المدقق في تقدير مخاطر التدقيق في ظل استعمال تقنية المعلومات بالتطبيق



على مصرف الائتمان العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد.

قاسم، عبد الرزاق (٢٠٠٦) تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني،

دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

القشي، ظاهر (٢٠٠٣) مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية

في ظل التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان.

محمود، رأفت، وكلبونة، أحمد، وزريقات، عمر (٢٠١١) علم تدقيق الحسابات العملي، دار المسيرة

للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

المطارنة، غسان (٢٠٠٦) تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع

والطباعة، عمان.

نظمي، ايهاب، والعزب، هاني (٢٠١٢) تدقيق الحسابات: الإطار النظري، دار وائل للنشر والتوزيع،

عمان.

الوردات، خلف (٢٠٠٦) التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية،

مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

## ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Austen, L., Eilifsen, A., & Messier, W. (٢٠٠٠) **The Relationship of Risk Assessments and Information Technology to Detected Misstatements**, Norwegian Institute of Public Accountants and the Research Council of Norway, Norway.

Bedard, J., Cynthia, J., & Lynford, G. (٢٠٠٣) **Information Systems Risk Factors, Risk Assessments, and Audit Planning Decisions**, Northeastern University, Boston, USA.

Information Technology Governance Institute (ITGI) (٢٠٠٧) **Control Objectives**, Released by the COBIT Steering Committee and the IT Governance Institute.

International Federation of Accountants (٢٠٠٤) **International Auditing Practices Statement No. ١٠٠٨, Risk and Internal Computer Information System: Characteristics and Considerations**, New York, USA.

Jacobson, R. (٢٠٠٢) Quantifying IT Risk, **IIA**, Vol ٥, March ١, [www.theiia.org](http://www.theiia.org).

Jogani, A. (١٩٩٦) **Audit Information Systems: A Practical guide**, The Institute of Chartered Accountants of India, Bangalore, India.

Lily, B. (٢٠٠٦) **What are the Top Risk of IT Outsourcing**, the Institute of Internal Auditors (IIA), USA.

Purnanandam, A. (٢٠٠٧) Financial Distress and Corporate Risk Management: Theory and Evidence, **Journal of Financial Economics**, ٨٧ (٣): ٧٠٦-٧٣٩.

Ratcliffe, T., & Munter, P. (٢٠٠٢) Information Technology, Internal Control and Financial Statement Audits, **The CPA Journal**, ٧٢ (٤): ٤٠-٤٤.

Robertson, J., & Davis, Fredrick (١٩٨٨) **Auditing**, ٥<sup>th</sup> edition, Business Publications Inc., Plano, Texas, USA.

Spira, L., & Page, M. (٢٠٠٣) Risk Management: The Reinvention of Internal Control and the Changing Role of Internal Audit, **Accounting, Auditing and Accountability Journal**, ١٦ (٤): ٦٤٠-٦٦١.

Stettler, H. (١٩٨٢) **Auditing Principles**, ٥<sup>th</sup> edition, Prntice-Hall Inc., New Jersey, USA.

The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (١٩٩٢) **Internal Control – Integrated Framework**, New York, USA.

The Information System and Control Audit and Control Foundation (١٩٩٦) **Control Objectives for Information and Related Technology: Framework**, Rolling Meadows, IL, USA.

Weber, R. (١٩٩٩) **Information Systems Control and Audit**, Pearson Education Inc., USA.

ثالثاً: مواقع الانترنت

موقع جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات على شبكة الانترنت <http://www.isaca.org>

## الملاحق

ملحق (١)

أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة آل البيت

كلية إدارة المال والأعمال

قسم المحاسبة

الجزء الأول:

السادة الأفاضل:

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة يقوم بها الباحث للحصول على درجة الماجستير في

تخصص المحاسبة من جامعة آل البيت، والدراسة بعنوان:

"تقييم فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة

المخاطر".

يرجى منكم التفضل بالإجابة على فقرات الاستبانة المرفقة بموضوعية، حيث أن الاستبانة معدة

لغايات البحث العلمي وسيتم التعامل مع المعلومات بمنتهى السرية.

واقبلوا الاحترام والتقدير على مجهوداتكم الطيبة

الطالب

وليد خالد جديع العازمي

الجزء الثاني: المعلومات الشخصية والوظيفية

يرجى وضع علامة (√) في المربع المناسب.

١. الوظيفة:  مدقق  مدير تدقيق  مساعد مدير مالي  مدير مالي  أخرى

٢. المؤهل التعليمي:  دبلوم  بكالوريوس  دراسات عليا  أخرى

٣. التخصص:  محاسبة  إدارة  اقتصاد  تمويل ومصارف  أخرى

٤. الخبرة:  أقل من (٥)  (٥-أقل من ١٠)  (١٠-أقل من ١٥)  ١٤ فأكثر

٥. الشهادات المهنية:  محاسب قانوني CPA  مدقق داخلي معتمد CIA  محاسب إداري معتمد CMA  محاسب قانوني أردني JCPA  أخرى (يرجى ذكرها)  لا يوجد

## الجزء الثاني: الاستبانة

فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك الكويتية باستخدام نموذج (COBIT) لإدارة المخاطر

م	درجة الموافقة	موافق	موافق	محايد	معارض	معارض
	الفقرات	بشدة	بشدة			بشدة
<b>التخطيط والتنظيم</b>						
١	يتم وضع خطة سنوية تحدد احتياجات المشروع من الأنظمة المؤتمتة					
٢	يوجد جهاز يتولى إدارة وتنظيم الأنظمة المؤتمتة والتنسيق مع المستويات الإدارية الأخرى					
٣	يتم استخدام برامج التعليم المهني المستمر لتطوير العاملين على كل البرامج المستحدثة					
٤	توجد تعليمات محددة لآليات الاستثمار في استخدام وتطوير التقنية					
٥	يقوم جهاز التدقيق الداخلي بمتابعة جودة الوحدات الإدارية التي تستخدم التقنية الحديثة					
٦	يتم وضع معايير لقياس الجودة					
٧	يقوم جهاز التدقيق الداخلي بالمشاركة مع الجهات الفنية بتحليل المخاطر المرتبطة باستخدام التقنية					
٨	يتم التنسيق مع سياسات إدارة الموارد البشرية في رفق الأقسام بالمؤهلات المطلوبة					
٩	يتم تحديد إجراءات تقسيم العمل للفصل بين الوظائف التي لها علاقة بتقنية المعلومات					
١٠	يتم تحديد خطوط الاتصال العمودي والأفقي بين المستويات الإدارية					

					١١	يتم تحديد صلاحيات محددة لإنشاء برامج جديدة أو تعديلها
					١٢	يوجد فصل بين وظائف المبرمجين
					١٣	يوجد توصيف وظيفي لكل موظف يحدد واجباته ومسئوليته
					١٤	يتم تحديد الضوابط لدخول الموظفين إلى مواقع الأجهزة
					١٥	يوجد تخطيط سريع وفعال للاستجابة لأزمات المعالجة الحاسوبية
					١٦	يتم تحديد دور الإدارة تجاه الاستثمار من خلال قياس المنافع والمخاطر المصاحبة للمعالجة الحاسوبية للبيانات
<b>الاستحواذ والتطبيق</b>						
					١٧	تشارك الأقسام الفنية مع الإدارة في وضع البدائل لاستخدامات التقنية
					١٨	هناك بيئة ملائمة لحفظ البرامج عبر استخدام أماكن مخصصة لهذا الغرض
					١٩	يتم توثيق برامج العمل بشكل دائم
					٢٠	تحدد إجراءات تعديل البرامج
					٢١	يتم تحديد الجهات المخولة بتعديل البرامج
					٢٢	يتم تحديد الموافقات التي يجب الحصول عليها لتعديل البرامج
					٢٣	توجد أبنية مناسبة ومكيفة تتلاءم مع الأجهزة من حيث الحرارة والرطوبة والتلوث والماء والكهرباء والمواد الكيماوية



					٢٤	يتم الاحتفاظ بنسخ من البرامج الأساسية والمعدلة
					٢٥	توجد ضوابط حول استخدام كلمة السر من قبل الموظفين
					٢٦	لا يتم نقل الأجهزة من مكان لآخر إلا بموافقة الجهة المسؤولة
					٢٧	يتم تحديد عملية استرجاع نسخ من البيانات الأصلية بالشخص المسئول عنها حصرياً
					٢٨	يوجد سياسات تدريب للموظفين
					٢٩	هناك فصل بين وظائف الجهات التي تتولى الشراء عن الجهات التي تحتفظ بالأجهزة
					٣٠	يوجد دليل للاستخدام
					٣١	يتم الاحتفاظ بنسخ إضافية للبرامج ووسائل الإدخال والإخراج في أماكن آمنة خارج النظام
					٣٢	يتم تقييد الوصول لسجلات الحاسوب وملفاته بهدف حماية البرامج والملفات
التوصيل والدعم						
					٣٣	تتم مراجعة شكاوى عملاء البنك الخاصة بجودة الخدمات المقدمة وتحليل أسبابها
					٣٤	يتم تقييم فاعلية الخدمات بشكل دوري
					٣٥	توجد خطة طوارئ لضمان استمرارية الخدمات
					٣٦	توجد ضوابط رقابية للوصول إلى النماذج المهمة من التقارير
					٣٧	يتم تحديد جهة تتولى عملية اتلاف الوثائق المهمة

					توجد سياسات أمنية من قبل إدارة البنك	٣٨
					يتم تحديد الجهات التي تتولى احتساب تكاليف ومنافع البدائل لصيانة أو تبديل الأجهزة	٣٩
					يتم وضع خطط مستقبلية بمجالات تطوير أعمال المشروع ومدى الحاجة إلى تقنيات جديدة	٤٠
					تتم دراسة الطاقة الاستيعابية للتقنية المستخدمة قبل الموافقة على استخدامات جديدة	٤١
					يوجد تغيير مستمر في الإجراءات الرقابية الموضوعية	٤٢
					يتم تحديد تعليمات واضحة لتوزيع المخرجات	٤٣
					يتم تحديث برامج اكتشاف الفيروسات بشكل يواكب التطورات بأنواع المخاطر	٤٤
					يتم تحديد إجراءات الإدارة في ترقية وتحفيز العاملين المسؤولين عن التقنية	٤٥
<b>المتابعة والتقييم</b>						
					يقوم جهاز التدقيق الداخلي بفحص أنشطة الرقابة الداخلية	٤٦
					تتم دراسة التشريعات وأثرها على تعديل البرامج	٤٧
					يتم الاطلاع على تجارب الآخرين في استخدام التقنية وإمكانية الاستفادة منها في تطوير تقنية المشروع	٤٨
					يوجد تشغيل موازي للأنظمة القديمة مع الحديثة حتى يتم التأكد من نجاح الأنظمة الجديدة	٤٩
					توجد صيانة مستمرة للأجهزة	٥٠
					يتم تحليل الأخطاء المكتشفة ومعرفة أسبابها وإجراءات تلافيها	٥١

					٥٢	يتم تدريب الموظفين على الأحداث الطارئة والإجراءات التي يجب القيام بها
					٥٣	يتم تحليل تقارير المدقق الخارجي ومتابعة حل ملاحظاته
					٥٤	يتم التأكد من الدوران الوظيفي للوظائف المهمة والخطرة
					٥٥	يتم فحص مستوى الحماية المتوفرة في الأجهزة والتعليمات للمحافظة على النزاهة والسرية والإتاحة للنظام وبياناته
					٥٦	تتم دراسة بيئة عمل الشبكات والاتصالات وأثرها على الأنظمة المطبقة
					٥٧	تتم دراسة وتقييم القرارات المتخذة من قبل الإدارة للتعامل مع المخاطر والإجراءات المتخذة لتلافيها أو التخفيف من آثارها

### المخاطر المالية

م	الفقرات	درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	تساهم أنظمة الرقابة الداخلية في تحديد وتقييم حجم المخاطر الائتمانية						
٢	تعمل الرقابة الداخلية على تفادي مخاطر السيولة وتحقيق أفضل عائد معقول للبنك						
٣	يقوم نظام الرقابة الداخلية باتخاذ الإجراءات الاحترازية والتنبؤية لتصحيح الأوضاع المالية الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة						
٤	يعمل نظام الرقابة الداخلية على الحفاظ على الشهرة المكتسبة للبنك						

					٥	تعمل أنظمة الرقابة الداخلية في البنك على تخفيض المخاطر التي تقل فيها قيمة المحفظة الاستثمارية
					٦	يساهم نظام الرقابة الداخلية في البنك على الحد من مخاطر التشغيل في البنك

\*\*\*\*\*

## ملحق (٢)

### أعضاء تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

م	الاسم	الجامعة
١	الأستاذ الدكتور جمال الشرايري	جامعة آل البيت
٢	الأستاذ الدكتور غسان المطارنة	جامعة آل البيت
٣	الدكتور عودة بني أحمد	جامعة آل البيت
٤	الدكتور سيف الشيبيل	جامعة آل البيت
٥	الدكتور نوفان العليمات	جامعة آل البيت
٦	الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان	جامعة اليرموك
٧	الأستاذ الدكتور أحمد محمد العمري	جامعة اليرموك
٨	الأستاذ الدكتور وليد زكريا صيام	الجامعة الهاشمية
٩	الدكتور توفيق حسن عبد الجليل	الجامعة الأردنية
١٠	الدكتور عبد الوهاب المطارنة	جامعة الزرقاء
١١	الدكتور طارق المبيضين	جامعة الزرقاء
١٢	الدكتور محمد السمان	جامعة جدارا
١٣	الدكتور أيمن أبو الهيجاء	جامعة جدارا

### ملحق رقم (٣)

قائمة بأسماء البنوك الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي

م	اسم البنك
١	بنك الكويت الوطني
٢	بنك الخليج
٣	البنك التجاري الكويتي
٤	البنك الأهلي الكويتي
٥	بنك الكويت والشرق الأوسط
٦	بنك الكويت الدولي
٧	بنك برقان
٨	بيت التمويل الكويتي
٩	بنك بوبيان
١٠	بنك وربة

